معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

سياسات النهوض بريادة الاعمال في اوساط الشباب في دولة فلسطين

سمير عبد اللّه
باسل النتشة
محمد حتاوي

2014

Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)

Policies for Scaling up Youth Entrepreneurship in the State of Palestine

Samir Abdullah
Basel Al-Natsheh
Mohammad Hattawy

2014

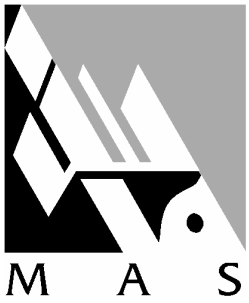

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

سياسات النهوض بريادة الاعمال في أوساط الشباب في دولة فلسطين

د. سمير عبد الله

د. باسل النتشة

محمد حتاوي

2014

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

تأسس في القدس عام 1994 كمؤسسة مستقلة، غير ربحية متخصصة في أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية. يوجه عمل ماس من قبل مجلس أمناء يضم شخصيات مرموقة من أكاديميين ورجال أعمال من فلسطين والدول العربية.

رسالة المعهد

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ملتزم بعمل أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية وفق أولويات التنمية في فلسطين بهدف المساعدة في صناعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز المشاركة العامة في مناقشتها وصياغتها.

الأهداف الاستراتيجية

- ✧ عمل أبحاث ودراسات وفق أولويات واحتياجات صانعي القرار للمساعدة في اتخاذ قرارات ورسم سياسات مستندة للمعرفة.
- ✧ تقييم السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتبيان تأثيرها على مختلف المستويات، وذلك لمراجعة وتصحيح السياسات المطبقة.
- ✧ توفير منبر حر للنقاش العام والديمقراطي حول قضايا السياسات الاقتصادية والاجتماعية للمهتمين وأصحاب الشأن.
- ✧ تقديم ونشر معلومات ونتائج الأبحاث الحديثة عن القضايا الاقتصادية والاجتماعية.
- ✧ تقديم الدعم الفني والمشورة المتخصصة لمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية لدعم مشاركتهم وانخراطهم في عملية صياغة السياسات.
- ✧ تقوية القدرات والمصادر لعمل أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين.

مجلس الأمناء

غسان الخطيب (القائم بأعمال رئيس مجلس الأمناء)، لؤي شبانة (أمين السر)، سمير حليلة (أمين الصندوق)، محمد مصطفى، جواد الناجي، جهاد الوزير، صبري صيدم، نافذ الحسيني، ماجدة سالم، لانا ابو حجلة، نبيل قسيس (المدير العام).

حقوق الطبع والنشر محفوظة © 2014 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ص.ب. 19111، القدس وص.ب. 2426، رام الله

تلفون: 2987053/4، فاكس: 2987055، بريد إلكتروني: info@mas.ps

الصفحة الإلكترونية: www.mas.ps/

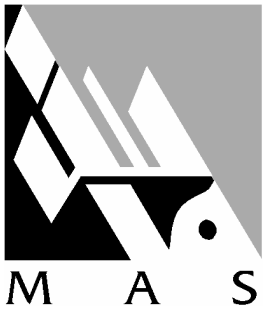

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

سياسات النهوض بريادة الاعمال في أوساط الشباب
في دولة فلسطين

د. سمير عبد الله

د. باسل النتشة

محمد حتاوي

2014

سياسات النهوض بريادة الاعمال في أوساط الشباب في دولة فلسطين

الباحث: سمير عبد الله
باسل النتشة
محمد حتاوي

المراجعة والتقييم: محمد المبيض
حسن لدادوة

التنسيق الفني: لينا عبد الله

التمويل: تم إنجاز هذه الدراسة بدعم مشكور من قبل مركز بحوث التنمية الدولية/كندا (IDRC)

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
القدس ورام الله
2014
حقوق الطبع والنشر محفوظة© (ماس)

ISBN 978-9950-374-43-0

تقديـــــم

هذه هي الدراسة الثانية التي تصدر عن معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس) في سلسلة التحاليل المعمقة لبعض الظواهر والنتائج الهامة التي يظهرها مرصد الريادة الفلسطيني الذي يصدر عن المعهد، والذي صدر منه حتى الآن ثلاثة أعداد.

كما بيّنا في تقديم الدراسة عن "سياسات تطوير مشاركة المرأة في ريادة الأعمال في دولة فلسطين"، الدراسة الأولى في هذه السلسة والتي صدرت متزامنة تقريباً مع هذه الدراسة، بدأ المعهد بتركيز اهتمامه على موضوع ريادة الأعمال الاقتصادية في عام 2009، عندما ساهم بالتعاون مع مركز البحوث للتنمية الدولية الكندي (IDRC) في إعداد مرصد الريادة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وإعداد وإصدار تقرير الريادة الفلسطيني الأول لنفس العام. وقد انضم المعهد منذ ذلك الوقت إلى عضوية مؤسسة ريادة الأعمال العالمية (GERA)، وشرع بإعداد مرصد الريادة الفلسطيني ونفذ مسوح الريادة باستخدام الاستمارة الدولية لمسح السكان البالغين (APS) للأعوام 2009، و2010 و2012 بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وكذلك مسح الخبراء الوطني (NES) لنفس السنوات.

في هذه الدراسة، يتم التركيز على النهوض بريادة الاعمال في أوساط الشباب، وهي شريحة تضم 29% من المجتمع الفلسطيني، تعتبر الأكثر تعلماً، وبالتأكيد الأكثر طاقة وحيوية، ولكنها أيضاً الأكثر تأثراً بالبطالة، مما يعطي هذه الدراسة بعداً خاصاً، نظراً لأهمية الريادة في فتح فرص العمل وتحقيق الذات وتعظيم المشاركة الاقتصادية لهذه الفئة وتوظيف قدراتها وطاقاتها الإبداعية في بناء الاقتصاد الفلسطيني. وتحاول هذه الدراسة التعرف على اتجاهات تطور الريادة الاقتصادية بين الشباب الفلسطينيين، والوقوف على المعيقات التي تعترض طريقهم، والبحث عن الحلول الممكنة لإزالة تلك المعيقات بالاستفادة من التجارب المحلية والدولية الناجحة.

ومع إصدار هذه الدراسة أود أن أهنئ فريق البحث على جهودهم التي قدمت إضافة هامة للأدب التنموي في مجال ريادة الشباب، كما أشكر مراجعي ومناقشي الدراسة على ملاحظاتهم القيمة التي أثرت الدراسة، وأسهمت في تدقيق نتائجها وتوصياتها. كذلك أتوجه باسم المعهد بالشكر الجزيل لمركز البحوث للتنمية الدولية الكندي (IDRC) على دعمه إصدار هذه الدراسة ضمن برنامج "تشجيع الريادة والابتكار وخلق فرص عمل لائقة في الأراضي الفلسطينية".

د. نبيل قسيس
المديـــر العـــام

المحتويـــــــات

1- المقدمة	**1**
1-1 مقدمة	1
1-2 البطالة في أوساط الشباب الفلسطينيين	2
1-3 أهمية الدراسة	6
1-4 أهداف الدراسة	7
1-5 منهجية الدراسة	7
1-6 محتوى الدراسة	8
2- الإطار النظري لريادة الأعمال	**9**
2-1 تعريف مفهوم ريادة الأعمال	9
2-2 خصائص الرياديين	12
2-3 الأثر الاقتصادي لريادة الأعمال	12
3- القيم والتصورات والنظام التعليمي لريادة الأعمال للشباب في فلسطين	**17**
3-1 القيم والتصورات السائدة حول ريادة الأعمال	17
3-2 النظام التعليمي في فلسطين	20
3-3 التعليم والتدريب المهني	21
3-4 تعليم الريادة في المراحل المدرسية	22
4- بيئة ريادة الأعمال والمبادرات الوطنية لتطويرها في أوساط الشباب	**25**
4-1 القوانين والأنظمة ومدى تشجيعها لريادة الأعمال	26
4-2 السياسات والمبادرات الوطنية للنهوض بريادة الأعمال في أوساط الشباب	27
4-3 النظام المصرفي والتمويل الصغير لأنشطة ريادة الأعمال	35
5- واقع ريادة الأعمال بين أوساط الشباب الفلسطيني	**37**
5-1 واقع الشباب الفلسطيني	37

5-2 سمات ريادة الأعمال في أوساط الشباب الفلسطيني 40
5-2-1 الدوافع الريادية 42
5-2-2 ريادة الأعمال حسب النوع الاجتماعي 44
5-2-3 ريادة الأعمال للشباب حسب المستوى التعليمي 45
5-2-4 علاقة نشاط ريادة الأعمال بمستوى دخل الأسرة 47
5-2-5 التمايز في ريادة الأعمال للشباب حسب المناطق الجغرافية 47
5-2-6 ريادة الأعمال للشباب حسب نوع التجمع السكاني 49
5-2-7 توزيع أنشطة ريادة الأعمال على القطاعات الاقتصادية 51
5-2-8 مستوى الابتكار في الأنشطة الريادية للشباب 52
5-2-9 حالات وأسباب التوقف عن العمل 53
5-2-10 الأثر الاقتصادي لريادة الشباب 55
5-4 معيقات ريادة الأعمال التي تواجه الشباب الفلسطينيين 56

6- النتائج والتوصيات 59
6-1 النتائج 59
6-2 التوصيات 61

المراجـــــع 65

ملحق: دروس من تجارب دول مختارة للنهوض برواد الأعمال الشباب 69

قائمة الجداول

جدول 3-1: التصورات الريادية للأفراد (18-34 سنة) في فلسطين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومقارنتها بفئة السكان (35-64 سنة) في عام 2012 19

جدول 5-1: معدل المشاركة في القوى العاملة ومعدل البطالة حسب الجنس والفئة العمرية، 2012 38

جدول 5-2: معدل البطالة ومعدل فترة التعطل بالأشهر للأفراد في فئة العمر (20-29 سنة) والحاصلين على شهادة دبلوم متوسط أو بكالوريوس حسب مجال الدراسة، 2012 39

جدول 5-3: معدل النشاط الريادي للأفراد (18-34 سنة) في فلسطين حسب التحصيل العلمي والمراحل الريادية، 2012 46

جدول 5-4: دوافع الأنشطة الريادية للأفراد (18-34 سنة) حسب المرحلة الريادية والتحصيل العلمي، 2012 46

جدول 5-5: توزيع الأنشطة الريادية (جميع المراحل) للأفراد (18-34 سنة) في فلسطين حسب التحصيل العلمي ودخل الأسرة السنوي، 2012 47

جدول 5-6: دوافع الأنشطة الريادية في المراحل المبكرة للأفراد (18-34 سنة) حسب المرحلة الريادية والتجمع السكاني، 2012 51

جدول 5-7: توزيع الأنشطة الريادية للأفراد (18-34 سنة) حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة الجغرافية، 2012 52

جدول 5-8: تقديرات تأثير ريادة الأفراد (18-34) على التشغيل في فلسطين، 2012 56

قائمة الاشكال البيانية

شكل 1-1: معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية حسب فئات الأعمار، 1996-2012 4

شكل 3-1: العوامل الشخصية والخارجية المؤثرة على التعليم للريادة 23

شكل 5-1: معدل النشاط الريادي للأفراد (18-34 سنة) حسب المراحل الريادية والأقاليم الجغرافية، 2012 40

شكل 5-2: معدل النشاط الريادي حسب الفئة العمرية والمراحل الريادية في فلسطين، 2012 41

شكل 5-3: معدل النشاط الريادي للأفراد (18-34 سنة) حسب المراحل الريادية في فلسطين، للعامين 2010 و2012 42

شكل 5-4: نسبة الأنشطة الريادية بدافع الضرورة حسب الفئات العمرية والأقاليم الجغرافية، للعام 2012 44

شكل 5-5: معدل النشاط الريادي في فلسطين حسب فئات العمر والنوع الاجتماعي والمراحل الريادية، 2012 45

شكل 5-5: معدل النشاط الريادي للأفراد (18-34) حسب المنطقة الجغرافية والمراحل الريادية، 2012 48

شكل 5-6: معدل النشاط الريادي في المرحلة المبكرة للأفراد (18-34 سنة) حسب المنطقة الجغرافية والجنس، 2012 49

شكل 5-7: معدل النشاط الريادي للمرحلة المبكرة للأفراد (18-34 سنة) حسب مستوى التعليم ونوع التجمع السكاني، 2012 50

شكل 5-8: توزيع الأنشطة الريادية للأفراد حسب النشاط الاقتصادي والفئة العمرية، 2012 51

شكل 5-9: ابتكار منتجات جديد على السوق حسب المرحلة الريادية والفئة العمرية، 2012 53

شكل 5-10: أسباب توقف الأنشطة الريادية حسب الفئة العمرية، 2012 54

شكل 5-11: أسباب توقف الأنشطة الريادية للأفراد (18-34 سنة) حسب الجنس، 2012 55

ملخص تنفيذي

هذه الدراسة واحدة من مجموعة دراسات وتقارير أعدها معهد أبحاث السياسات القتصادية الفلسطيني (ماس)، تناولت مواضيع متعلقة بريادة الأعمال في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتتناول بالتحليل بيئة ريادة الشباب في الأراضي الفلسطينية، وعرض مستويات انتشارها وسمات وخصائص رواد الأعمال الشباب في الفئة العمرية (18–34 سنة)، والصعوبات والعقبات الموضوعية والذاتية التي تواجههم. اما هدفها الرئيسي فيتلخص في تحديد السياسات والبرامج الضرورية لتجاوز تلك الصعوبات وتذليل العقبات للنهوض بريادة الأعمال في اوساط الشباب في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وتأتي أهمية هذه الدراسة باستهدافها لشريحة كبيرة من المجتمع الفلسطيني (29%)، وهي الشريحة الأكثر تعليماً وطاقة وحيوية، والأكثر معاناة من البطالة أيضاً. وسيكون لزيادة المشاركة الاقتصادية لهذه الفئة عبر بوابة ريادة الأعمال نتائج كبيرة وعميقة وواسعة على التنمية الاقتصادية بشكل عام، وعلى تخفيض معدلات البطالة، وتحسين المستوى المعيشي للآلاف من الشباب ولأسرهم بشكل خاص.

اعتمدت هذه الدراسة تعريف مرصد الريادة العالمي (GEM) لريادة الأعمال، والتي تعني المبادرات الفردية أو الجماعية التي تنتج سلعا وخدمات لغرض تحقيق ربح. وأن الريادي هو الشخص الذي يقوم بإنشاء مشروع تجاري وتشغيله وتحمل مخاطره بصرف النظر عن حجم المشروع، وبغض النظر فيما إذا كان المشروع مسجلا بصفة قانونية أو غير منظم (informal).

يصنف مرصد الريادة العالمي (GEM) ريادة الأعمال إلى مرحلتين رئيسيتين وهما: المرحلة المبكرة، والتي تضم مشاريع الأعمال التي لم يمض على تأسيسها 42 شهراً، والمرحلة المستقرة، التي تضم المشاريع التي مضى على تأسيسها 42 شهراً. ويصنف رياديو الأعمال إلى نوعين وهما: رياديو الضرورة، وهم الذين يقيمون مشاريعهم الخاصة بسبب الحاجة أو الضرورة الاقتصادية، كخيار وحيد متاح امامهم وعدم وجود بديل آخر،

ورياديو الفرصة، وهم الذين يلتقطون الفرص التجارية المتاحة في السوق للبدء بمشاريع خاصة، والتي تنشأ لتحقيق دخل وظروف عمل أفضل، أو لتحقيق الإستقلالية.

ولعرض وتحليل سمات وواقع ريادة الأعمال بين فئة الشباب في الأراضي الفلسطينية، اعتمدت الدراسة بشكل رئيسي على تحليل بيانات مسوح السكان البالغين (APS) في الأراضي الفلسطينية للعامين 2010 و2012، واللذان أجراهما ماس بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. ويهدف مسح السكان البالغين الى رصد بيئة ومستوى ريادة الأعمال، والعقبات التي تواجهها بين السكان في الفئة العمرية (18–64 سنة). واعتمدت الدراسة أيضاً على نتائج مقابلات الخبراء الوطنيين لتقييم الظروف المؤثرة على ريادة الأعمال، والسياسات المطلوبة للنهوض بريادة الأعمال. وكذلك راجعت الدراسة بعض الأدبيات والاستراتيجيات المنشورة حول موضوع الدراسة، وبشكل خاص التي ركزت على دور التعليم العام والمهني، وبرامج تعليم الريادة. وكذلك عرضت الدراسة بعض التجارب المتعلقة بريادة الأعمال لعدد من دول العالم.

بينت الدراسة أن معدل انتشار ريادة الأعمال بين الشباب في المرحلة المبكرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام 2012 متساوي تقريباً مع قرينه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA). فقد بلغ في الأراضي الفلسطينية نحو 9.5% مقارنة مع 9% في منطقة "MENA"، ولكنه يقل عنه بشكل ملحوظ في مرحلة المشاريع المستقرة بنحو 2.4 نقطة مئوية، إذ بلغ 1.3% فقط. وجاء ترتيب الأراضي الفلسطينية المحتلة في الموقع 38 من أصل 67 دولة شاركت في مسح عام 2012 من حيث معدل نشاط ريادة الأعمال للشباب في المرحلة المبكرة، وعلى الترتيب 58 من حيث ريادة الأعمال في المرحلة المستقرة.

عرضت الدراسة سمات وخصائص ريادة الأعمال بين فئات الشباب الفلسطينيين (18–34 سنة)، حيث اتضح أن معدل نشاط ريادة الأعمال للكبار (35–64 سنة) في المرحلة المستقرة أعلى ب 4 نقاط مئوية مقارنة مع الشباب، بينما كان الفرق بينهما في المرحلة المبكرة ضئيلا، حيث بلغ 0.8 نقطة مئوية فقط لصالح الكبار. ومن حيث الدوافع الريادية

كانت الضرورة مسئولة عن 46% من مشاريع الشباب في الأراضي الفلسطينية، وهي نسبة مرتفعة بالمقارنة مع نسبة مشاريع الضرورة لدى فئات العمر الأكبر التي بلغت 37% من إجمالي مشاريعهم، وكانت مرتفعة كذلك بالمقارنة مع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث كانت الضرورة مسئولة عن 36% من مشاريع الشباب في المنطقة.

تبين الدراسة وجود فجوة كبيرة للنشاط الريادي حسب النوع الاجتماعي، حيث كان النشاط الريادي في المرحلة المبكرة للشبان يزيد بنحو 4 مرات عن الشابات، 14.9% للشبان مقابل 3.9% للشابات. أما النشاط الريادي في المرحلة المستقرة للشابات فيكاد لا يذكر مقارنة مع 2.6% للشبان. وفيما يتعلق بنوع النشاط الاقتصادي للمشاريع الريادية للشباب، فقد تبين ان معظمها (53%) يتركز في الأنشطة الاستهلاكية (البيع بالتجزئة، الخدمات الاجتماعية)، ويليها الأنشطة التحويلية (أنشطة التصنيع، وتجارة الجملة، والبناء) بنسبة 30%.

وبينت الدراسة أن مستوى التحصيل العلمي ومستوى دخل الأسرة كانت العوامل الأكثر تأثيرا على انتشار النشاط الريادي للشباب. وتبين وجود علاقة ايجابية بين مستوى التحصيل العلمي للشباب والنشاط الريادي، وبشكل خاص لدى ريادة الاعمال المقامة بدافع استغلال الفرص. بالمقابل تبين وجود علاقة عكسية بين مستوى دخل الأسرة ومعدل انتشار النشاط الريادي للشباب.

حددت الدراسة أهم المعيقات المؤثرة على ريادة الأعمال للشباب الفلسطينيين، والتي تم إدراجها في سبع مجموعات رئيسية وهي؛ العوائق السياسية الناتجة عن استمرار الإحتلال وسياساته المكبلة للتنمية، وعدم مواكبة التعليم لمتطلبات الاقتصاد الفلسطيني، وصعوبات وصول رواد الأعمال الشباب للتمويل، والبيئة القانونية والتشريعية المتقادمة، والعوامل الاجتماعية والثقافية الراكدة، وحواجز السوق والمنافسة.

قدمت الدراسة عددا من التوصيات لمساعدة صناع القرار ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص المعنية بالنهوض بريادة الاعمال في اوساط الشباب، والتي تم تصنيفها حسب المواضيع، وفيما يلي أبرز تلك التوصيات:

1. **العوائق السياسية**

- ✧ إزالة كافة العوائق التي تواجه حرية النقل والتنقل للمواطنين الفلسطينيين داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة.
- ✧ مواصلة مقاطعة منتجات المستوطنات المقامة على أرضي المواطنين الفلسطينيين.
- ✧ ضرورة العمل على وقف أعمال المستوطنين والمتطرفين الإسرائيليين التي تواصل إحراق المزروعات واقتلاع وتقطيع الأشجار المثمرة التي تشكل مصدر الدخل الرئيسي للفلاحين الفلسطينيين الفقراء.

2. **التعليم العام**

- ✧ مراجعة شاملة لمناهج التعليم في الأراضي الفلسطينية لجميع المستويات لتضمينها بالمعارف والمهارات الضرورية للرياديين وتطوير روح الريادة والتفكير الخلاق وإدارة المخاطر لدى التلاميذ بصورة تدريجية، ولتأهيلهم لدخول معترك الريادة، بما فيها ريادة الأعمال.
- ✧ توظيف موجهين تربويين مدربين جيدا لنصح الطلاب والطالبات في اختيار التخصصات الأكاديمية والمهنية المطلوبة في السوق بالاستناد إلى المعلومات والدراسات الموثوقة.
- ✧ تطوير أنشطة تعلم تتمحور حول تطوير شخصية الطالب لتنمية قدرات الفهم وحل المشكلات.
- ✧ عمل برامج لاستضافة الرياديين الشباب لشرح تجاربهم لطلبة المدارس والجامعات.
- ✧ حصر الدعم الحكومي للجامعات لدعم البرامج والتخصصات المنسجمة مع حاجة السوق، بما في ذلك البرامج التي تنمي قدرات ومهارات الريادة الاقتصادية والإجتماعية.

3. **التعليم والتدريب المهني**

- ✧ اصلاح نظام التعليم والتدريب المهني والتقني لإزالة أسباب النظرة الدونية للملتحقين به، وتنفيذ حملة توعية في كافة وسائل الإعلام لإبراز مزايا التعليم المهني، وأهميته في تنمية الاقتصاد الفلسطيني، وعرض قصص نجاح ملهمة.

- ✧ تصنيف وتنظيم المهنيين من خريجي المدارس ومراكز التدريب المهنية وحماية حقوقهم في السوق لتمييزهم عن الممارسين لتلك المهن من غير المؤهلين.
- ✧ تطوير برامج جديدة تواكب التطورات في احتياجات السوق، وتزويد المدارس ومراكز التدريب المهنية بالتجهيزات الحديثة، وزيادة جاذبيتها للشبان والشابات.
- ✧ تطوير قدرات المدربين وإعدادهم لتدريب مهارات ريادة الأعمال في كافة برامج التعليم التدريب المهني.
- ✧ العمل على إيجاد آليات وبرامج للشراكة بين المؤسسات التعليمية ومؤسسات القطاع الخاص والحكومة من أجل دعم الريادة لدى الشباب.

4. التمويل

- ✧ توجيه المعونات الدولية لتوفير ضمانات قروض للرياديين الشباب لتشجيع البنوك لتقديم القروض الصغيرة للرياديين، وتصميم منتجات مالية مناسبة لرواد الأعمال.
- ✧ تشجيع إنشاء صناديق لتقديم رأس المال لأغراض التأسيس (seed capital) أو الاستثمار (venture capital) او المساهمة (equity capital)، تكون موجهة لتمويل المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا والمشاريع الناشئة الشباب.
- ✧ تشجيع البنوك وتوجيهها لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتسهيل إقراض فئات الشباب من خلال أدوات السياسة النقدية، كالإعفاء من الاحتياطي الإجباري.
- ✧ إنشاء شبكة أو شبكات من المستثمرين المساندين (angel investors) لتقديم التمويل الميسر للمشاريع المميزة للشباب.

5. تطوير تشريعات الإطار القانوني والتنظيمي لريادة الشباب

- ✧ تسهيل وتبسيط إجراءات تأسيس المشاريع الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة.
- ✧ سن التشريعات الضرورية لتسجيل وحماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراعات بشكل فعال وميسر.
- ✧ منح إعفاءات ضريبية لأصحاب المشاريع الريادية وتحفيزهم على تطوير مشاريعهم .
- ✧ توفير ضمان حكومي للمقترضين من الشباب الريادي لسداد قروضهم.

6. وهناك بعض التوصيات الأخرى

- ✧ إنشاء حاضنات أعمال في كافة المحافظات الفلسطينية لاستيعاب أصحاب الأفكار من الرياديين وتطوير مشاريعهم.
- ✧ تعزيز المشاركات مع المؤسسات المحلية والدولية في مجال تبادل الخبرات في دعم وتطوير الريادة.
- ✧ إنشاء معهد وطني متخصص لتطوير المهارات الريادية يقوم بإعطاء الدورات في المهارات الريادية وتعليم الملتحقين أساسيات العمل الريادي بالإضافة إلى تعريف الملتحقين بمجالات الاستثمار المتاحة بمشاريع جديدة.

1- المقدمة

1-1 مقدمة

أدت الانتفاضات الشعبية التي فجرها الشباب خلال السنوات الأخيرة في العديد من الدول العربية إلى زيادة الاهتمام بمشكلات واحتياجات وتطلعات شرائح الشباب بشكل ملحوظ. وأدى نجاح تلك الانتفاضات في فتح باب تغيير أنظمة دكتاتورية في بعض البلدان ، وإدارة عجلة الإصلاح في بلدان أخرى، إلى ضرورة الإصغاء لمطالب الشباب في الحرية والكرامة وإيجاد فرص العمل، وإعطاء هذه المطالب العادلة الأولوية في برامج الحكومات والأحزاب والحركات السياسية، لاحتواء وإدماج وتوجيه طاقة الشباب في النشاطات التنموية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، في إطار عملية التحول الديمقراطي التي تعيشها.

وهنا تجب ملاحظة أن تلك الانتفاضات تأتي في عصر اقتصاد المعرفة والعولمة، الذي سرع من التحولات في تكنولوجيات الإنتاج، وزاد من اتساع التكنولوجيات الكثيفة باستخدام عنصر رأس المال على حساب استخدام الأيدي العاملة، وتعاظم دور رأس المال البشري في إنتاج الثروة، وتعاظم فرص التواصل وانتقال الخبرات ومنظومة القيم بين الشعوب بتكاليف ضئيلة، بفضل انتشار الإنترنت. وفتحت ثورة المعلومات والاتصالات الباب أمام اتساع وزيادة حدة المنافسة على المواهب والحلول الخلاقة في مجالات التكنولوجيات الحديثة، والرقمية منها على وجه الخصوص. بناءً على ذلك، باتت الدول التي تتأخر في خلق بيئة تمكينية مناسبة لتشغيل الشباب معرضة لفقدان شبابها الموهوبين في كافة المجالات، مما سيحول دون انطلاق تطورها الاقتصادي والاجتماعي، وتخليد تبعيتها وتأخرها.

كما اشتعلت تلك الانتفاضات في بلدان، يعاني قطاعها العام من التخمة المفرطة في التوظيف ومن البطالة المقنعة. وهذا يعني أن فرص التشغيل في القطاعين التقليديين الرئيسيين، العام والخاص، تقلصت إلى حد كبير، ولم تعد تشكل خيارا كافيا لمواجهة

البطالة الواسعة جدا في أوساط الشباب. من هنا أصبح البحث عن سبل جديدة لإدماج العاطلين عن العمل، والداخلين الجدد الى سوق العمل أمرا لا غنى عنه. لذا يبرز التوجه نحو الريادة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي خياراً عقلانيا وحيدا، بحكم الفرص الكبيرة والقدرة الاستيعابية غير المحدودة الكامنة فيه.

ولكن النجاح في سلوك هذا الطريق يضع مسؤوليات مشتركة على كافة الأطراف، ابتداء بالشباب أنفسهم، والحكومة بكافة مؤسساتها المسئولة عن توفير البيئة التمكينية المناسبة لريادة الشباب، وعلى رأسها منظومة التعليم، ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص التي يمكنها أن تكون شريكا فعالا في توفير البيئة الداعمة للنهوض بالرياديين الشباب من خلال برامج التدريب وبناء القدرات.

تعتمد المجتمعات والدول على كفاءة ومهارة الشباب لديها في التنمية الاقتصادية كونهم الأكثر طاقةً وحيويةً وتعليماً وابتكارا. وتبذل الدول جهوداً كبيرة لتعليم وتدريب وتأهيل الشباب ليتمكنوا من دخول سوق العمل وهم مزودون بالمعرفة والمهارات والقدرات الكفيلة باستيعاب واستخدام التكنولوجيات الحديثة المستخدمة في النشاط الاقتصادي الحديث، وإدارة عمليات الإنتاج والتوزيع والتسويق المعقدة.

1-2 البطالة في أوساط الشباب الفلسطينيين

يعتبر المجتمع الفلسطيني من المجتمعات الفتية، وهو يعاني من ارتفاع قياسي في معدل البطالة بين الشباب، الذي يعتبر من أعلى المعدلات في المنطقة حيث بلغ نحو 31% بين الشباب (18-34 سنة) في العام 2012، ويرتفع معدل البطالة إلى نحو 39% بين الشباب المتعلمين[1] من نفس الفئة العمرية[2]. ويعود ذلك بشكل أساسي إلى ضعف القدرة الاستيعابية لسوق العمل الفلسطيني وعجزها عن تشغيل الأعداد المتزايدة من الشباب الذين يدخلون سوق العمل سنويا (38 ألف في عام 2012). ويعزى ضعف قدرة الاقتصاد الفلسطيني

[1] يقصد بالمتعلمين لمن كانت عدد سنوات دراستهم 13 سنة فأكثر.

[2] المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، بيانات خام مؤهلة للعام 2012.

الاستيعابية إلى الاحتلال الإسرائيلي المستمر منذ منتصف عام 1967، وسياساته الكولونيالية، وإجراءاته العدائية، التي عملت على إقصاء المواطنين الفلسطينيين عن معظم مواردهم الطبيعية والاقتصادية، ومواصلة نهب تلك المصادر للاستخدامات الإسرائيلية، وإحباط المناخ الاستثماري وبيئة الأعمال بسبب حالة عدم الاستقرار التي يولدها، والسيطرة على مسالك التجارة الداخلية ومعابر التجارة الخارجية، وتكرار أعماله التدميرية للممتلكات والمرافق العامة والخاصة من حين لآخر.

وأدت تلك السياسات والإجراءات إلى تحويل الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى سوق للسلع الإسرائيلية وخزان احتياطي للعاطلين عن العمل، الذين جرى ويجري استغلالهم من قبل الشركات والمؤسسات الإسرائيلية في الأعمال اليدوية في قطاعات الإنشاءات والبناء، والزراعة، والصناعات والخدمات التقليدية. وظلت فرص الشباب العاطلين عن العمل من خريجي الجامعات محدودة في السوق الفلسطينية الصغيرة والمثقلة بالقيود، الأمر الذي دفع أعدادا كبيرة منهم للبحث عن فرص العمل في الدول العربية النفطية خلال السبعينات والثمانينات من القرن الماضي. ولكن تلك الأسواق لم تعد مفتوحة للخريجين الفلسطينيين بعد حرب الخليج الثانية عام 1991، الأمر الذي فاقم من البطالة في أوساطهم.

وبعد نشوئها في عام 1994 تحولت السلطة الفلسطينية إلى ملاذ لأعداد كبيرة من الشباب والشابات العاطلين عن العمل، حيث استوعبت عشرات الألوف من الخريجين سنويا خلال السنوات 1994–2005. كما ان الفترة التي تلت توقيع اتفاقية إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل في سبتمبر 1993، شهدت طفرة اقتصادية غير مسبوقة. حيث نما الاقتصاد الفلسطيني بمعدلات تجاوزت 8% في معظم سنوات الفترة 1993–1999. وتزامن ذلك مع فتح حكومة إسرائيل الباب أمام تشغيل نحو 200 ألف من الأيدي العاملة الفلسطينية في السوق الإسرائيلية، الأمر الذي قلص معدلات البطالة إلى 14% بين الشباب في العام 1999 (شكل 1–1).

شكل 1-1: معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية حسب فئات الأعمار، 1996-2012

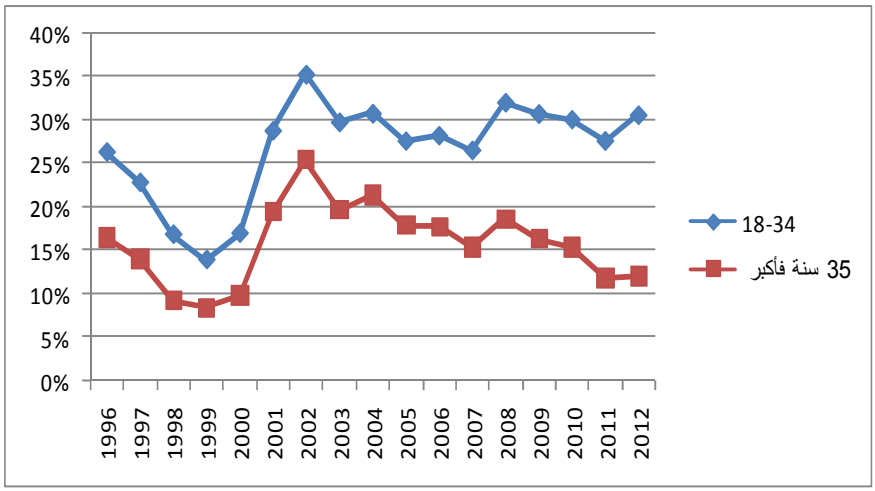

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، بيانات خام مؤهلة للسنوات 1996-2012

تدهورت الأوضاع الاقتصادية بشكل سريع في أعقاب الجولة الاستفزازية لأرئيل شارون، رئيس حزب الليكود الإسرائيلي المعارض آنذاك، في باحة المسجد الأقصى في سبتمبر عام 2000. فقد واجهت أجهزة الأمن الإسرائيلية المحتجين على الزيارة بآلة حربها التي شرعت في قتل المتظاهرين الفلسطينيين العزل، وتدمير المرافق والمؤسسات الفلسطينية بشكل ممنهج. وما لبثت أن طردت جميع العاملين الفلسطينيين في إسرائيل من أعمالهم، وفرضت نظام إغلاق محكم على المدن والقرى، وقطعت الطرق، وأعادت في العام 2002 احتلال المدن الفلسطينية التي أخلتها بموجب الاتفاقات التي وقعتها مع منظمة التحرير الفلسطينية.

كانت نتائج الأعمال العدائية العسكرية الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني هائلة، حيث فقد ثلث قدرته في عام 2002 بالمقارنة مع عام 1999، وتفاقمت البطالة إلى مستويات غير مسبوقة بعد العام 2002، حيث تعدت 35% في أوساط الشباب (18-34) و25% في أوساط الفئات الأكبر سنا (الشكل1-1). وتوقفت النشاطات التنموية بشكل كلي، وتحولت كافة المعونات الدولية للإنفاق على أعمال الأمن الغذائي وأعمال الإغاثة الأخرى ودعم الموازنة الجارية.

بدأ الاقتصاد الفلسطيني في التعافي بعد العام 2005، وخصوصا بعد تدفق المعونات الدولية من جديد وبمستويات غير مسبوقة في العام 2008، وتنفيذ خطة الإصلاح والتنمية 2008–2010، التي اشتملت على برامج لإصلاح وإعادة بناء مؤسسات السلطة الوطنية. ونجحت السلطة في إنهاء حالة الفلتان الأمني والفوضى، وإرساء سيادة القانون. كما استأنفت السلطة العمل التنموي بالتعاون مع الجهات المانحة في منتصف العام 2007، وبذلت جهودا كبيرة لإعادة تأهيل البنى التحتية والمرافق العامة، وأطلقت برامج ومبادرات لتحسين بيئة الأعمال والاستثمار. وبدأ الناتج المحلي الإجمالي في تسجيل معدلات نمو حقيقي مرتفعة نسبيا تعدت في المتوسط 8% سنويا.

بالرغم من تلك النجاحات فقد ظلت مشكلة البطالة المرتفعة قائمة، ووصلت الى مستويات مرتفعة جدا في أوساط الشباب (بين 25% إلى 30%). كما أن الوضع المالي للسلطة بدأ في التدهور السريع بعد تقلص المعونات الخارجية اعتبارا من نهاية العام 2010. وظل سلوك القطاع الخاص حذراً ومحافظاً في استثماراته بسبب الخسائر الجسيمة التي تكبدها جراء الاعتداءات الإسرائيلية التي شهدت استخدام القوة المفرطة، وخصوصاً في عام 2002 في الضفة الغربية وعامي 2008 و2009 في قطاع غزة، وبسبب نظام الإغلاق والحصار الذي عطل التجارة الداخلية والخارجية. يضاف إلى كل ذلك أن العلاقات السياسية مع إسرائيل لم تشهد أي تحسن، ولم يحدث أي تقدم في مفاوضات السلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بعد استئنافها في مؤتمر انابوليس في نوفمبر 2007.

إضافة إلى ذلك يعاني الشباب الفلسطينيون من نفس العقبات التي تواجه تشغيل الشباب في الدول الأخرى، كعدم تواؤم التخصصات المطلوبة لفرص العمل الشاغرة والمتاحة في السوق مع التخصصات ومستوى مهارات وخبرات الخريجين، بسبب عدم توجيه الخريجين وفق احتياجات السوق، وعدم تطور مناهج وجودة التعليم لتقديم خريجين بكفاءات عالية، وقادرة على التعامل مع متطلبات التكنولوجيات الحديثة. كما تعاني مناهج التعليم وطرق التدريس من ضعف التعليم الريادي في فلسطين، مما أدى الى توجه معظم الشباب الفلسطيني للعمل في الوظائف لدى الشركات الخاصة والمؤسسات العامة وفي الوظائف الحكومية بشكل خاص، بحكم أنها الأفضل ضمن المتاح، وتعود هذه النظرة إلى الميزات التي تقدمها هذه الوظائف من حيث الأمن الوظيفي وساعات العمل القصيرة. كما أن مسوح

الريادة المذكورة أعلاه أشارت إلى انتشار ظاهرة الخوف من الفشل كمعيق رئيسي لإطلاق مبادرات الأعمال الريادية من قبل الشباب الفلسطيني. بالإضافة الى المعيقات المجتمعية والأسرية التي يفرضها المجتمع الفلسطيني والتي تعيق ولوج الأعمال الريادية من قبل الشباب وبشكل خاص الشابات.

في ظل هذا المشهد القاتم، والذي ينبئ بمخاطر كبيرة، تشكل البطالة المرتفعة والمتزايدة في أوساط الشبان والشابات الفلسطينيين مشكلة في غاية الخطورة. فباب التشغيل في القطاع العام مقفل، وفرص العمل الجديدة في القطاع الخاص شحيحة جدا في الظروف السائدة، ويبدو أن البديل الوحيد المتاح والممكن ينحصر في إطلاق مبادرات الشباب أنفسهم لإنشاء مشاريعهم الخاصة. والملفت للانتباه أن الأراضي الفلسطينية المحتلة تعج بالمؤتمرات والفعاليات والمبادرات التي تشير إلى وجود وعي عام حول جدوى هذا البديل خلال الأعوام الأخيرة. وقد قام ماس بدور بارز من خلال تقاريره وابحاثه، بتقديم معلومات موثوقة وحديثة، ساعدت وما تزال تساعد في تسليط الضوء على نقاط القوة والضعف، والفرص والتحديات التي تواجه الريادة الاقتصادية في فلسطين. ونأمل أن تشكل هذه الدراسة مساهمة مفيدة، الى جانب الجهود التي تبذلها الأطراف الأخرى، لتحويل طريق النهوض بالريادة الاقتصادية في أوساط الشباب، كرافعة اساسية لمحاربة البطالة، من إمكانية إلى واقع.

1-3 أهمية الدراسة

تأتي هذه الدراسة في إطار الجهود لمواجهة البطالة الواسعة في أوساط الشابات والشبان الفلسطينيين، الذين يشكلون شريحة واسعة وهامة جدا من الموارد البشرية الفلسطينية. فالشباب يشكلون الشريحة الأكثر تعليماً وطاقة وحيوية بالمقارنة مع شرائح القوى العاملة الأخرى. وسيكون من شأن زيادة مشاركتهم الاقتصادية كرواد أعمال، تأثيرا مضاعفا على الاقتصاد كنتيجة لفرص العمل التي تفتحها مشاريعهم، والقيمة المضافة التي ستسهم في زيادة النمو الاقتصادي. وتستجيب هذه الورقة للأولويات الوطنية في إطار البحث عن سبل تمكين وتشجيع الشباب، وتوفير بيئة مناسبة لهم لإطلاق مشاريعهم الريادية، أي استغلال طاقاتهم ومهاراتهم في مشاريع يبادرون لإنشائها لتحقيق دخل يمكنهم من تأمين حياة كريمة

لهم ولأسرهم. وتشكل هذه الورقة مساهمة معهد (ماس) لتحقيق ذلك إضافة إلى تضافر جهود المؤسسات الحكومية، والقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني، وبشكل أساسي مؤسسات التعليم والتدريب الكفيلة بتخريج رياديين مستعدين ولديهم الجاهزية لاستغلال المهارات والمعارف التي اكتسبوها بشكل مستقل.

1-4 أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة بشكل أساسي إلى اقتراح سياسات تهدف إلى توفير البيئة القانونية والتعليمية، والبنية التحتية المناسبة، لتشجيع الريادة بين الشباب الفلسطيني والنهوض بها. وللوصول إلى ذلك لا بد من تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- ✧ التعرف على بيئة الريادة في فلسطين
- ✧ تحديد مستوى انخراط الشباب الفلسطيني في النشاطات الريادية، والتعرف على خصائص الرياديين الشباب.
- ✧ التعرف على مشكلات الريادة في أوساط الشباب.
- ✧ تحليل الفروقات في انتشار ريادة الأعمال لدى الشباب مناطقيا، وقطاعيا، وحسب الجنس والمستوى التعليمي ودخل أسر الرياديين، ومع الرواد من فئات السن الأكبر.
- ✧ تحديد السياسات الفعالة للنهوض بريادة الشباب، مع التركيز على تطوير دور التعليم.

1-5 منهجية الدراسة

لتحقيق الأهداف السابقة، اعتمدت الدراسة على المنهجيات التالية:

- ✧ تحليل بيانات ريادة الشباب في مسح السكان البالغين (Adult Population Survey - APS) الذي نفذه (ماس) بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في عامي 2010 و2012. وتم تنفيذ هذا المسح بالتزامن في عدد كبير من دول العالم في إطار مرصد الريادة العالمي (GEM)، حيث تم تنفيذه في 67 دولة في العام 2012 باستخدام استبانة موحدة معدة من قبل المرصد ويستهدف فئة السكان البالغين ضمن الفئة العمرية (18-64 سنة). وكانت عينة هذا المسح في الأراضي الفلسطينية تضم ألفي شخص

من السكان البالغين، نصفهم (50%) إناث، وكذلك 59% من هذه العينة هم شباب ضمن الفئة العمرية (18–34 سنة).

- استخدام بيانات مسح الخبراء الوطنيين (National Expert Survey -NES) للعام 2012 لتقييم الظروف المؤثرة على بيئة الأعمال الريادية في فلسطين. وقام بإجراء هذا المسح (ماس)، وشارك به 36 خبيراً فلسطينياً في مختلف المجالات المتعلقة بالريادة. وقد ساعدت هذه البيانات في التعرف على بيئة الريادة في فلسطين، وتحديد السياسات المناسبة للنهوض بالريادة بين الشباب.
- دراسة ومراجعة النظريات والأدبيات المتعلقة بموضوع الريادة والتعليم من أجل الريادة.
- دراسة تجارب بعض الدول في المجالات المتعلقة بالريادة.
- استخدام بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للتعرف على خصائص الشباب الفلسطيني والمتعلقة بمشاركتهم في سوق العمل والمستوى التعليمي لهم.
- الاعتماد أيضا على بيانات وزارة التربية والتعليم العالي لتكوين صورة واضحة حول النظام التعليمي ومدى مواءمته للريادة.

1-6 محتوى الدراسة

تُقسم هذه الدراسة إلى ستة فصول رئيسية، وذلك على النحو التالي:

- الفصل الأول: مقدمة، البطالة في أوساط الشباب، أهمية الدراسة وأهدافها ومنهجيتها.
- الفصل الثاني: الإطار النظري لريادة الأعمال، ويشمل تعريفها، ومحدداتها، وأثرها الاقتصادي، وخصائص الرياديين.
- الفصل الثالث: القيم والتصورات والنظام التعليمي لريادة الشباب في المجتمع الفلسطيني.
- الفصل الرابع: بيئة ريادة الأعمال، والمبادرات الوطنية لتطويرها في أوساط الشباب.
- الفصل الخامس: واقع ريادة الأعمال في أوساط الشباب الفلسطيني.
- الفصل السادس: النتائج والتوصيات.

2- الإطار النظري لريادة الأعمال

تعتبر ريادة الأعمال القوة المحركة للنمو الاقتصادي في اقتصاد السوق الحر، وهي العامل الأهم في خلق فرص العمل وتشغيل الأيدي العاملة، هذا بالإضافة إلى دورها الحاسم في التجديد والتطوير والابتكار. وبالرغم من قدم تعبير مفهوم الريادة، إلا أنها تعرف بأشكال مختلفة ظاهرها ولكنها متشابهة في جوهرها. ويلقي هذا الفصل من الدراسة الضوء على مفهوم الريادة والنظريات والأبعاد المتعلقة بالرياديين ومؤشرات الريادة بالإضافة إلى آثارها الاقتصادية.

2-1 تعريف مفهوم ريادة الأعمال[3]

تعبير الريادة الاقتصادية مشتق من كلمة (entreprende) الفرنسية، والتي تعني الشخص الذي يقوم بإنشاء مشروع تجاري. رغم تداول هذا المصطلح في الأدب الاقتصادي منذ فترة طويلة، إلا انه لا يوجد اتفاق على تعريفه فيما بين الاقتصاديين كأفراد، أو بين مدارس الفكر الاقتصادي أيضا. فهناك من يعتبر الريادة الاقتصادية عمل خارق ومتميز يقوم به أناس لديهم مواهب وقدرات متميزة، وتقود أعمالهم إلى تغييرات ذات تأثيرات عميقة على عمليات الإنتاج والتسويق ومراكمة الثروة. بالمقابل هناك من يرى الريادة كأي عمل يقوم به شخص أو عدة أشخاص لإنتاج سلعة أو خدمة قابلة للاتجار. ويقع ما بين هذين التعريفين المتطرفين العديد من التعريفات الأخرى.

ركز الاقتصاديون الأوائل من المدرسة الكلاسيكية على دراسة عوامل الإنتاج الثلاثة: الأرض، والعمل، ورأس المال. وحاولوا تبيان دور كل منها في خلق الثروة. فقد رأى الطبيعيون (Physiocrats, 1750-1780) أن الزراعة (الأرض) هي مصدر زيادة الثروة، بينما رأى رواد المدرسة الكلاسيكية- آدم سميث وديفيد ريكاردو، وكارل ماركس، أن

[3] تم استعارة الفقرات الثلاث التالية من دراسة معهد ماس التي تناولت سياسات النهوض بريادة الأعمال للنساء، التي أصدرها المعهد مؤخراً.

مصدر زيادة الثروة يأتي من عنصر العمل. أمّا المدرسة النيوكلاسيكية، فقد رأت أن رأس المال هو مصدر زيادة الثروة، بحكم دوره القيادي في جمع عناصر الإنتاج الأخرى في العملية الإنتاجية. وأشار عالم الاقتصاد البريطاني الفريد مارشال (1842–1924) إلى عنصر التنظيم (organization) كعنصر من عناصر الإنتاج، الذي عادة ما كان يقوم به الرأسمالي في الاقتصاد الرأسمالي آنذاك، واعتبره القوة المحركة لإنتاج الثروة والنمو الاقتصادي. وفتحت إضافة الفريد مارشال الباب أمام تطوير فكرة "المنظم" ودوره المركزي من قبل اقتصاديين آخرين.

أحدثت كتابات الاقتصادي النمساوي جوزيف شوميتر (1883–1950) التي اعتبرت الرياديين قوة تغيير أساسية في التطور الاقتصادي اهتماما واسعا بموضوع الريادة في الأوساط الأكاديمية، وخصوصا على تعريفه للريادة بأنها التجديد والابتكار وأن الريادي هو الشخص الذي يقوم باستحداث سلع وطرق إنتاج وأسواق وطرق تنظيم جديدة.

وظهر العديد من التعريفات للريادة والرواد في اللغة العربية؛ حيث بين كتاب "الإدارة والأعمال"، أنه يقصد بالريادة "خصائص وسلوكيات تتعلق بالبدء بعمل ما والتخطيط له وتنظيمه وتحمل مخاطره والإبداع في إدارته" (العامري والغالبي، 2008. ص172)

وعلى الرغم من التعريفات السابقة إلا أن تعريف الريادي الأكثر اعتماداً هو ذلك "الشخص الذي يتحمل المخاطرة كاملة تجاه العمل التجاري الذي يديره". فالريادي يقوم بالتخطيط وتهيئة أو تخصيص عناصر الإنتاج الضرورية من رأسمال وأرض وتوظيف عاملين من بين أفراد أسرته أو آخرين، والجمع بينها وإدارتها لإنتاج سلع أو خدمات، وتسويقها وتحمل المخاطر المالية والقانونية لملكية المشروع وإدارته. وهو إما أن يحقق أرباح أو يتحمل خسائر كمحصلة لنشاطه الاقتصادي.

بالرغم من أهمية النقاش المحتدم حول تعريف الريادة والرياديين، فإن دراستنا هذه اعتمدت تعريف مرصد الريادة العالمي الذي يشارك معهد أبحاث الساسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) في إعداده منذ العام 2009، والذي يعرف ريادة الأعمال بأنها المبادرات الفردية أو الجماعية التي تنتج سلعا وخدمات لغرض تحقيق ربح، وأن الريادي هو الشخص الذي يقوم

بإنشاء مشروع تجاري وتشغيله وتحمل مخاطره بصرف النظر عن حجم المشروع، وفيما إذا كان المشروع مسجلا بصفة شخصية اعتبارية أو غير منظم (informal). وكذلك اعتمدت هذه الدراسة في تحديد المقصود بالشباب بالفئة العمرية (18–34 سنة)، وهي تضم شريحة الشباب المبكر (18–24 سنة) وشريحة الشباب الناضجين (25–34 سنة).

ويقسم مرصد الريادة العالمي (GEM) الأنشطة الريادية إلى مراحل مختلفة، حيث يعتبر النشاط الريادي في المراحل المبكرة إذا لم يمض على تأسيسه 42 شهراً، وتنقسم هذه المرحلة إلى مرحلتين وهي؛ المراحل الناشئة (nascent)، والتي لم تقم بدفع أي رواتب أو أجور للعاملين. وإذا قام المشروع بدفع الرواتب والأجور فإن المشاريع الريادية حينها تسمى مشاريع جديدة (New business). وإذا مضى على تأسيس النشاط الريادي 42 شهراً فأكثر فإنه يصبح مشروعا مستقرا (Established business).

ويصنف مرصد الريادة العالمي (GEM) ريادة الأعمال إلى نوعين وهما؛ رياديي الضرورة ورياديي الفرصة. ويتم تعريف رياديي الضرورة بالاشخاص الذين لا يجدون فرص عمل في السوق فيلجئون إلى البدء بأعمال خاصة كالتجارة، أو الحرفية من أجل تحقيق دخل يعتاشون منه. وتتصف ريادة الضرورة بأنها في الغالب لا تعتمد على الإبداع والتجديد، وهي تعتمد على تكنولوجيات بدائية قليلة التكاليف. أما النوع الثاني، أي رياديو الفرصة، فهم أولئك الأشخاص الذين يلتقطون الفرص المتاحة في السوق لتقديم خدمة جديدة أو إنتاج سلعة جديدة لزيادة دخلهم من خلال إنشاء مشاريعهم الخاصة. ويتصف هذا النوع من الريادة بالابتكار والإبداع واستخدام تكنولوجيات حديثة.

2–2 خصائص الرياديين

يتطلع الرواد للنجاح وإحراز التقدم من خلال تحقيق الأرباح والنمو المستمر لمشاريعهم، لذلك نجد أن هناك قواسم مشتركة للرياديين، فهناك العديد من الدراسات التي أمعنت في خصائص الرواد، حيث تُميزهم عن غيرهم. ومن هذه الصفات تلك التي أوردها كتاب "الإدارة والأعمال" (العامري والغالبي، 2008):

2-2 خصائص الرياديين

يتطلع الرواد للنجاح وإحراز التقدم من خلال تحقيق الأرباح والنمو المستمر لمشاريعهم، لذلك نجد أن هناك قواسم مشتركة للرياديين، فهناك العديد من الدراسات التي أمعنت في خصائص الرواد، حيث تُميزهم عن غيرهم. ومن هذه الصفات تلك التي أوردها كتاب "الإدارة والأعمال" (العامري والغالبي، 2008):

- ✧ الاستقلالية والقدرة على التحكم الذاتي.
- ✧ المثابرة والاجتهاد والعمل المتواصل الدءوب
- ✧ الشعور بالحاجة لتحقيق الذات من خلال انجازاتهم.
- ✧ السعي لتحقيق أهداف فيها قدر كبير من التحدي والاستفادة من التغذية الراجعة لأدائهم المتميز.
- ✧ تحمل المخاطر، وتقبل حالات الغموض.
- ✧ الثقة العالية بالنفس والشعور بطاقة كبيرة للمنافسة والاستعداد لاتخاذ مواقف صعبة.
- ✧ المرونة بالتفكير والعمل، وعدم الخوف من الفشل.

وهناك العديد من الصفات الأخرى التي وردت في الكثير من الدراسات. على سبيل المثال أضافت دراسة (حامد وارشيد، 2007) صفات مثل الانتباه للفرص واقتناصها، بالإضافة إلى البحث عن المعلومات اللازمة للعمل من أجل الوصول إلى الأهداف، والفاعلية، والتخطيط المنظم، وحل المشكلات من خلال تحويل المشكلة إلى فرصة، والتعلم من الأخطاء والتجارب.

2-3 الأثر الاقتصادي لريادة الأعمال[4]

اكتسب موضوع الريادة زخماً جديداً عندما تحول اهتمام حكومات الولايات الأمريكية من التركيز على جذب الشركات الكبيرة إلى التركيز على ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة

[4] تم استعارة الفقرات الأربع التالية من دراسة معهد ماس التي تناولت سياسات النهوض بريادة الأعمال للنساء، التي أصدرها المعهد مؤخراً.

خلال ثمانينات وتسعينات القرن الماضي. وانتقل هذا التغيير إلى معاهد الأبحاث التي أولت اهتمامها لدراسة الريادة من مختلف الجوانب، وخاصة دوافع الرياديين، وتأثير الضرائب على نشاطاتهم، وقياس تأثير الريادة على النمو الاقتصادي وغيرها. وشكل تقرير مرصد الريادة العالمي الذي يصدر سنوياً منذ عام 1999 مصدرا رئيسيا للمعلومات لمعظم تلك الأبحاث.

أما بالنسبة للأبحاث التي تناولت السياسات الحكومية المناسبة للنهوض بريادة الأعمال فقد ركزت في البداية على ضرورة خلق برامج جديدة لهذا الغرض مثل إقامة صناديق مدارة حكوميا لدعم الريادة، دعم حكومي، مراكز تطوير الأعمال الحكومية، ومنهاج لريادة الأعمال يدرس في الجامعات. وتبين في ضوء التجربة أن جميع هذه البرامج فشلت كما أشار سوبل (Russell S. Sobel 2003). واستعرض ستيفن كريفت وروسل سوبل خلاصة هذا النقاش في دراستهما بعنوان السياسة العامة، الريادة، والحرية الاقتصادية (2005)، حيث أوردا استخلاص ريتشارد فلوريدا (2002) الذي أكد في كتابه "صعود الطبقة المبدعة" "The Rise of the Creative Class" على ضرورة تركيز الجهود لجعل البلد أكثر جاذبية لاستقطاب الرياديين المبدعين ورعايتهم، بدلا عن التركيز على تطوير مدخلات رأس المال. وأوردت الورقة المذكور استنتاجات وتأكيدات آخرين منهم (كوارتني ولاوسون 2002) وفار لورد و ولفينبارغر (1998) وكوارتني ولاوسون وهولكامبه (2002)، وكول (2003)، وبويل (2003) على أن تعزيز الحرية الاقتصادية للفرد هي مفتاح النمو والازدهار بعد إثباتهم وجود علاقة ايجابية بين تطور الريادة والرقم القياسي للحرية الاقتصادية.

وسعت الأبحاث إلى إيجاد العلاقة ما بين ريادة الأعمال والنمو الاقتصادي. وبينت أن بالرغم من الاختلافات حول مفهوم الريادة وحول دورها وسبل النهوض بها، فإن هناك ما يشبه الإجماع على أهمية الأنشطة الريادية ودورها المحوري على النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. وبينت الدراسات التطبيقية درجة تأثير الريادة على النمو الاقتصادي والاجتماعي، الذي ينعكس على زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وفرص العمل الجديدة، وتوفير مصادر دخل قابلة للاستدامة للأسر والأفراد على المدى البعيد.

فعلى سبيل المثال، بينت دراسة رينولدز، هاي، وكامب (1999) أن ثلث الاختلافات في معدلات النمو الاقتصادي بين الدول أو المناطق يمكن أن تعزى إلى التمايزات في مستوى ريادة الأعمال فيما بينها. وتؤكد دراسة زاخاراكيس، وبيجريف، وشيبيرد (2000) التي درست مصادر النمو الاقتصادي في 16 دولة متقدمة هذه النتيجة، أن نشاط ريادة الأعمال يفسر نحو نصف الاختلافات في نمو الناتج المحلي الإجمالي بين تلك البلدان.

تساهم الأنشطة الريادية أيضا في إنتاج أنواع مختلفة من السلع والخدمات التي تلبي احتياجات الأفراد والمجتمع، إضافة إلى تلبية الطلب على تلك السلع والخدمات في الأسواق الخارجية. ويزيد تأثير المشاريع الريادية على التنمية عندما تأتي بابتكارات وإبداعات جديدة كفيلة بزيادة إنتاجية وتنافسية السلع والخدمات التي تقدمها.

إن اهتمام الدول بالريادة جاء كنتيجة حتمية لدور الريادة في دفع عجلة الاقتصاد، فكلما زاد عدد الرياديين وكانت بيئة الريادة أفضل كانت الآثار الاقتصادية أفضل.

ولعل من أهم الآثار الاقتصادية للريادة هو النمو الاقتصادي على المستوى الكلي، فالدور الذي يلعبه الرياديون في دفع عجلة النمو الاقتصادي مهم ويختلف من دولة إلى أخرى. ففي معظم الدول المتطورة والنامية على حد سواء تشكل المشاريع الصغيرة جدا والصغيرة الأغلبية الساحقة من حيث نسبتها من العدد الإجمالي للمنشآت في معظم القطاعات، وهي تنتج الجزء الأكبر من القيمة المضافة في معظم الدول النامية، وتزود اقصاداتها بالعدد الأكبر من السلع والخدمات التي تنتجها. كما أن معظم الشركات المتوسطة والكبيرة، وخصوصا في قطاعات تكنولوجيا المعلومات، والبحث والتطوير كانت قد بدأت في أغلب الأحيان كمبادرات ريادية صغيرة، وتحولت إلى شركات عملاقة مع الزمن. وتشهد جميع الاقتصاديات اهتماما خاصا بالمنشآت الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة، حيث عملت على تطوير سياسات وبرامج خاصة لتطوير بيئة مواتية لنشوئها وتطورها.

أما خلق فرص العمل والتشغيل الذاتي وتشغيل الآخرين فيعد من الآثار الاقتصادية ذات الأهمية البالغة، خاصة في ظل ظروف اقتصادية صعبة على الصعيد العالمي وارتفاع نسبة البطالة في دول العالم. فالريادة توفر فرص عمل لهؤلاء الرياديين (كموظفين لأنفسهم self

employed) وتمكنهم من خلق فرص عمل للآخرين. وازدادت أهمية العمل الريادي في الوقت الذي تراجعت فيها قدرات الحكومات والشركات الكبرى على استيعاب الداخلين الجدد إلى أسواق العمل فيها، بسبب إحلال التكنولوجيات الجديدة على حساب الأيدي العاملة في عمل الشركات الكبرى والحكومات على حد سواء.

أما البعد الثاني فهو تقليل نسبة الفقر والحد من انتشاره، فقد بات الفقر من أخطر المشاكل التي تعاني منها الدول، وخصوصا الدول النامية. ولا شك في أن العمل الريادي وخلق فرص العمل تحد من انتشار الفقر، وتحسن الأوضاع المعيشية ونوعية الحياة في مختلف المجتمعات.

3- القيم والتصورات والنظام التعليمي لريادة الأعمال للشباب في فلسطين

تتأثر البنية التحتية للريادة بمجموعة من العوامل التي تشكل بمجموعها المنظومة الداعمة للنشاط الريادي. ويتحدث هذا الفصل عن مجموعة القيم والتصورات السائدة حول مفهوم الريادة في المجتمع الفلسطيني وفق المؤشرات التي تم قياسها في مسح السكان البالغين، ومسح الخبراء الفلسطينيين. ويتناول أيضا نظام التعليم الفلسطيني والمناهج الدراسية من حيث حداثتها وجودتها ومدى احتوائها على الأساسيات الداعمة للريادة. ويتناول هذا الفصل أيضا أولا: نظام التعليم العام، كونه أحد أساسيات الدول في خلق منظومة داعمة للريادة من خلال المناهج التعليمية على اختلاف مستوياتها. وثانيا: نظام التعليم والتدريب المهني الذي من شأنه إكساب الطلاب مهارات علمية وعملية تمكنهم من دخول سوق العمل. ويوضح هذا الفصل مضمون هذا التعليم في فلسطين وإلى أي مدى يوجد تحفيز للريادة ضمن برامج التعليم الحالية.

3-1 القيم والتصورات السائدة حول ريادة الأعمال

يعتبر مرصد الريادة العالمي (GEM) التصورات الريادية في المجتمع عاملاً مهماً ومؤثراً على النشاط الريادي، حيث تعكس هذه التصورات النمط الثقافي السائد في المجتمع من وجهة نظر السكان البالغين. ويمثلها مرصد الريادة العالمي بستة تصورات وهي؛ امتلاك فرص جيدة للبدء بمشاريع ريادية في الفترة القادمة، وامتلاك المعرفة والمهارات المطلوبة، واعتبار الناس لبداية المشروع كخيار مهني جيد، وايلاء مكانة عالية للرياديين الناجحين، وتغطية وسائل الإعلام للقصص الناجحة، وعدم البدء بمشاريع ريادية بسبب الخوف من الفشل.

وتشير بيانات مسح الريادة لعام 2012 (الجدول 3-1)، أن 47.5% من الشباب (18-34 سنة) يمتلكون فرصا جيدة لبدء مشروع جديد خلال الأشهر الستة القادمة، وهم يتفوقون على فئة السكان (35-64 سنة) الذين أجاب 44.2% منهم بأن لديهم فرصة إطلاق مشروع

جديد خلال الأشهر الستة القادمة. وبالمقارنة مع منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (مينا MENA)، لوحظ أن نسبة الشباب الفلسطينيين (18–34 سنة) ممن لديهم فرص إطلاق مشاريع جديدة تزيد عن نسبة نفس الفئة ب 4.6 نقطة مئوية.

ومن حيث امتلاك المعرفة والمهارات المطلوبة لبدء مشروع فقد أجاب 62.1% من الشباب الفلسطينيين أنهم يمتلكونها، مقارنة مع 55.4% من فئة السكان (35–64 سنة) الذين قالوا أنهم يمتلكون المعرفة والمهارات المطلوبة. وكانت نسبة من يمتلكون المعرفة والمهارات لبد مشروع في منطقة (المينا) 55.1% بين الشباب، 50.3% من فئات السكان الأكبر سنا.

واعتبر 83.4% من الشباب الفلسطيني أن الناس ينظرون إلى البدء بمشروع جديد كخيار مهني جيد، كما أن 86.2% من الفئات الأكبر سنا تتفق مع ذلك. وتتفوق هذه القراءات على التصورات لنظرة سكان منطقة المينا التي جاءت إجابات الشباب والأكبر سنا حول نظرة الناس للبدء بمشروع جديد متطابقة تقريبا (75.5%).

وبالنسبة للمكانة والاحترام الذي يوليه الناس للرياديين الناجحين أجاب 78.8% من فئة الشباب أنهم يولونهم الاحترام ويضعوهم في مكانة عالية. ويشاركهم في هذا التصور 82.8% من السكان الفلسطينيين في فئات العمر الأخرى، و81.6% من الشباب و81.2% من فئات السكان الأخرى من منطقة المينا.

وبخصوص اهتمام الإعلام بالقصص الناجحة للرياديين، أجاب 69.2% من الشباب أن وسائل الإعلام تغطي تلك القصص، واتفق معهم 73.4% من الفئات السكانية الفلسطينية الأكبر سنا و55.2% من شباب منطقة المينا، و55.2% من الشباب، و57.7% من الأكبر سنا في منطقة المينا. أما بشأن إجابة الشباب حول دور الخوف من الفشل كمعيق للريادة، أجاب 41.1% من الشباب أنهم يعتبرونه عائقا، ويتفق معهم 38.8% من السكان الفلسطينيين في الفئات الأكبر سنا. بينما اتفق مع هذا التصور 35.4% من بين الشباب، و35.1% من بقية فئات السكان (35–64 سنة) في منطقة المينا.

وبشكل عام فإن التصورات الريادية لدى الشباب الفلسطيني أكثر أيجابية مقارنة مع نظرائهم في منطقة المينا، بإستثناء المكانة العالية التي يوليها الناس للرياديين واحترام الناجحين منهم، ومع ذلك فإن الغالبية الساحقة من الشباب الفلسطيني ترى أن المجتمع يحترم رياديي الأعمال (78.8%).

ومن أهم العوامل التي تمنع وتعيق الشباب الفلسطيني من بدء المشاريع الريادية هو الخوف من الفشل، حيث يتبين من مسح السكان البالغين أن 41% من الشباب في الفئة العمرية (18–34 سنة)، يرون بأن الخوف من الفشل يمنعهم من البدء بمشاريع ريادية. ويرجع هذا التصور إلى ارتفاع مخاطر البدء بعمل ريادي ضمن حالة عدم الاستقرار، وسلوك سلطات الاحتلال وإجراءاته المحبطة للاستثمار. هذا بالإضافة الى النظرة المجمعية السلبية للفشل، وعدم وجود شبكات أمان لإسناد المشاريع الريادية.

جدول 3–1: التصورات الريادية للأفراد (18–34 سنة) في فلسطين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومقارنتها بفئة السكان (35–64 سنة) في عام 2012

التصورات	34–18		64–35	
	فلسطين	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	فلسطين	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
امتلاك فرص جيدة لبدء العمل خلال الست أشهر القادمة	%47.5	%42.9	%44.2	%39.6
امتلاك المعرفة والمهارات المطلوبة لبدء مشروع	%62.1	%55.1	%55.4	%50.3
يعتبر الناس بداية مشروع جديد خيار مهني جيد	%83.4	%75.7	%86.2	%75.8
يولي الناس مكانة عالية واحترام للرياديين الناجحين	%78.8	%81.6	%82.8	%81.2
تغطي وسائل الإعلام العامة عادة القصص الناجحة	%69.2	%55.2	%73.4	%57.7
الخوف من الفشل يمنع الأشخاص من البدء بمشروع	%41.1	%35.4	%38.8	%35.1

المصدر: مرصد الريادة العالمي، مسح السكان البالغين (APS)، 2012.

2-3 النظام التعليمي في فلسطين

تطورت مؤشرات قطاع التعليم بشكل جيد نسبيا في فلسطين بالرغم من الاحتلال الإسرائيلي وحالة عدم الاستقرار التي ترافقه، وسياسته المحبطة للتعليم ولكافة النشاطات التنموية. فقد تراجعت نسبة الأمية إلى أقل من 5% للذكور والإناث على حد سواء. ويرجع ذلك إلى اهتمام الأسرة الفلسطينية المتميز بتعليم أبنائها، واعتبار الاستثمار في التعليم على رأس قائمة أولوياتها. كما أن شح الموارد المتاحة للسلطة الفلسطينية بات يشكل عاملا مثبطا لتطوير جودة التعليم أيضا.

وعلى الرغم من تلك التطورات الكمية الهامة، يشير مسح الخبراء الوطنيين للعام 2012، أن المناهج التعليمية في كافة مستوياتها لا تحتوي على برامج لإعداد وتوجيه الطلاب للتفكير بتأسيس مشاريعهم الخاصة، ولا توفر لهم المهارات والمعارف والمعلومات والخبرات اللازمة لتساعدهم على ذلك. حيث أشار 89% من الخبراء أن المناهج التعليمية المدرسية (الابتدائي والثانوي)، لا تهتم بمواضيع الريادة وكيفية إنشاء شركات جديدة، وكذلك أفاد 83% منهم أن مناهج التعليم المدرسية لا تزود الطلبة بتعليمات وإرشادات كافية حول مبادئ اقتصاد السوق. ويرى 86% منهم أيضا أن المناهج المدرسية لا تتضمن ما يشير الى تشجيع الابداع والثقة بالنفس وروح المبادرة عند الطلبة.

أما التعليم الجامعي، وبالرغم من زيادة إهتمام الجامعات الفلسطينية خلال العقد الأخير بإدخال برامج وتخصصات للنهوض بريادة الشباب، فما زالت تغلب فيها التخصصات التقليدية التي لا تتناسب مع احتياجات ومتطلبات السوق الفلسطيني، وكذلك لا تؤهل الجامعات بشكل جيد لدخول سوق العمل أو البدء بمشاريع ريادية، لذلك نجد أن معدل البطالة يرتفع بشكل كبير بين خريجي الجامعات مقارنة مع الفئات الأخرى. وأكد على ذلك مسح الخبراء الوطنيين للعام 2012، حيث أفاد 67% من الخبراء بأن الجامعات الفلسطينية لا تؤهل الطلبة ليتمكنوا من البدء والمساهمة في تطوير مشاريعهم الخاصة.

3-3 التعليم والتدريب المهني

تتعدد الجهات المقدمة لخدمة التعليم والتدريب المهني في فلسطين، كما وتتعدد أنواع وأنظمة التعليم والتدريب المهني والتقني. فهناك العديد من مؤسسات الضفة الغربية وقطاع غزة توفر برامج قصيرة وطويلة الأمد فمنها ما تشرف عليه الحكومة ممثلة بوزارة التربية والتعليم العالي ووزارة العمل ومنها من هو تحت إشراف وكالة الغوث وبعض المنظمات الأهلية وغير الحكومية. وتهدف هذه المؤسسات بشكل أساسي إلى توفير القوى العاملة الماهرة المدربة من الفنيين التقنيين للمساهمة في تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة، وذلك عبر اكتسابهم للمعارف والمهارات التي تتطلبها المهنة في سوق العمل. وكذلك تسعى هذه المؤسسات إلى مواكبة التكنولوجيا المتقدمة والتطورات العلمية الحديثة، وإعداد الأفراد على كيفية التعامل معها (بوابة التدريب المهني في فلسطين، 2013).

تم وضع الإستراتيجية الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني واعتمادها في العام 2010 من قبل وزارتي التربية والتعليم العالي والعمل الفلسطينية، وركزت هذه الإستراتيجية على تطوير منظومة التعليم والتدريب المهني في فلسطين، حيث تم تحديد أربعة مجالات رئيسة للعمل عليها في هذه الإستراتيجية:

- ✧ تطوير الهيكل التنظيمي لمؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني.
- ✧ تطوير قطاع الموارد البشرية.
- ✧ تطوير نوعية التعليم.
- ✧ تطوير نوعية التدريب المهني والتقني.

ومن ضمن البنود المتعلقة بتطوير المناهج الدراسية، ركزت الإستراتيجية على تطوير وزيادة المهارات الخاصة بالتشغيل ودمجها في مناهج التعليم والتدريب المهني والتقني بما في ذلك التفكير النقدي، وحل المشكلات، وعمل الفريق، والريادة والمهارات الاجتماعية والحياتية. وكذلك تضمنت الإستراتيجية إدخال ودمج الثقافة الريادية ضمن المناهج الدراسية في كافة مراحل التعليم بما فيها المراحل الأولى. وتشير الإستراتيجية الى تنبه الوزارتين

تجاه اهمية نشر الريادة الاقتصادية، ولكن فريق البحث لم يجد لغاية اعداد هذه الدراسة تقييما للتقدم في تنفيذ تلك الإستراتيجية.

3-4 تعليم الريادة في المراحل المدرسية

إن التطور السريع الذي يشهده العالم في مجال المعرفة والتكنولوجيا والاتصالات يؤثر على المؤسسة التعليمية وطرق ومناهج التعليم والإعداد والتمكين. لذا برزت الحاجة إلى نمط جديد من التعليم يلائم بمحتواه الاحتياجات الجديدة للأفراد والمجتمعات. ومما لاشك فيه اليوم أنه لا يمكن أن تقتصر مهمة المؤسسة التعليمية على نقل المعرفة فقط كما أشار (Jemni, 2010).

ويشير (Masri, 2010) إلى تنوع مضامين التعليم للريادة والمجالات التي يتخللها، والتي يمكن أن تشمل أيضاً تجميع أبعاد النظام التعليمي ومضامينه بما في ذلك المدخلات والعمليات والممارسات ذات العلاقة. كما ويشتمل التعليم للريادة على مدخلات مثل التشريعات والتمويل والحكومة، إضافة إلى تركيزه على المناهج وإعداد المعلمين ودور الشركاء في القطاعين العام والخاص.

يتأثر التعليم الريادي بمجموعتين من العوامل وبدرجات مختلفة كما يتضح من شكل 3-1، المجموعة الأولى وهي: العوامل الفردية (الشخصية) والتي تؤثر على الفرد في حياته وتنعكس على كفاياته الريادية من خلال ثلاثة عناصر رئيسية، يمكن تعزيزها من قبل النظام التعليمي كالكفايات والمهارات الوظيفية، وكفايات ومهارات الاتصال، بالإضافة إلى المهارات التطويرية والعقلية العليا. أما المجموعة الثانية فهي العوامل الخارجية والتي تشمل نظام التعليم بالإضافة للعوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، وأيضا تشمل المشاركة المجتمعية وبيئة العمل.

شكل 3-1: العوامل الشخصية والخارجية المؤثرة على التعليم للريادة

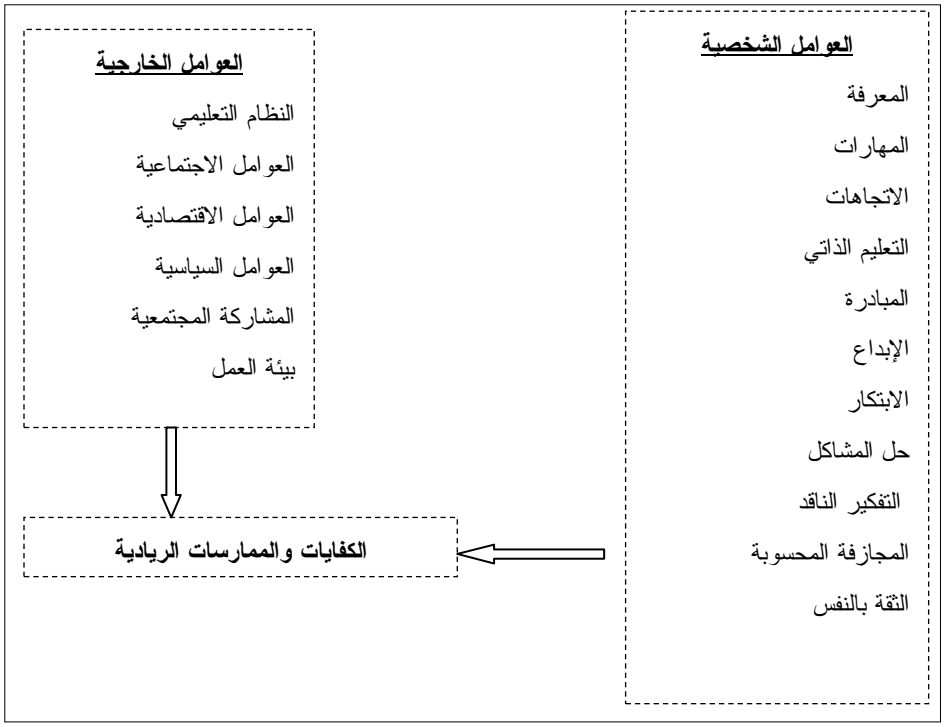

Source: Masri, Munther (2010).**:** Entrepreneurship education in the Arab states: Regional synthesis report. UNESCO

وحددت دراسة ماس (الحشوة، 2012) حول "التربية من أجل الريادة في فلسطين"،خمسة عشر خاصيةً يمكن أن تشكل مخرجات لبرامج تعليم الريادة، وتتمثل هذه الخصائص في؛ مهارات الأعمال (التخطيط، الإدارة، التسويق، ...)، والإبداع والابتكار، ومهارات الاتصال والتشبيك، والمخاطرة واتخاذ القرار، والتفكير الناقد وحل المشكلات، والثقة بالنفس ومعرفة الذات، والمبادرة، والتعرف على الفرص واقتناصها، والعمل في فريق، والمثابرة، ومهارات القراءة والكتابة والحساب الأساسية، والاستقلالية، والدافعية العالية، والقيادة، والمعرفة بالمهن المتوفرة والريادة.

وتبين من الدراسة أن مدى امتلاك خريجي المدارس في الأراضي الفلسطينية المحتلة للكفايات والمهارات الريادية هو متوسط. وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أن خريجي المدارس

الخاصة التي تستخدم منهاجاً دولياً، يمتلكون الكفايات والمهارات الريادية بشكل كبير مقارنة مع المدارس الحكومية والخاصة التي تستخدم منهاجاً فلسطينياً. وكذلك بينت الدراسة أن المعلمين الفلسطينيين يعتقدون أن النظام المدرسي الحالي لا يعد خريجي المدارس بشكل جيد لريادة الأعمال، وأن خريجي المدارس يفتقرون إلى كفايات الريادة، وأن السبب يكمن في المناهج المرهقة والتركيز على البعد النظري وإتباع طرق تدريس تقليدية.

4- بيئة ريادة الأعمال والمبادرات الوطنية لتطويرها في أوساط الشباب

تشكل البيئة الريادية عنصرا أساسيا في نمو الاقتصاد وتطوره ولعل مكونات هذه البيئة تختلف من بلد إلى آخر حسب تقدم البلد اقتصاديا، بالإضافة إلى الإمكانيات التي توفرها الحكومات والمجتمع المحلي والقطاع الخاص من أجل توفير بيئة تضمن الظروف المناسبة للرياديين، وخلق جيل يساهم في تنمية اقتصاده.

ويمكن القول هنا أن التشريعات والبيئة القانونية تشكل عنصرا مهما في دعم الرياديين، سواء بشكل مباشر في حال وجود تشريعات تخص الريادة والرياديين، أو من خلال التشريعات المتعلقة بالمشاريع الناشئة وبيئة الاستثمار بشكل عام، والقوانين الخاصة بالمنشآت المتوسطة وصغيرة الحجم على وجه الخصوص. ولا بد هنا من التركيز على بيئة تشجيع الريادة في أوساط الشباب الذين بدؤوا مشاريعهم الصغيرة والمتوسطة، لكونهم يشكلون أغلبية في مجتمع البالغين الفلسطيني، ولان المنشآت الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة تشكل الأغلبية الساحقة من المنشآت في الاقتصاد الفلسطيني.

ويُنظر للسياسات الوطنية للنهوض بالريادية على اعتبار أنها مكون ذو أهمية في خلق ودعم بيئة الريادة في أوساط الشباب، خاصة إذا ما كانت هناك برامج حكومية وأهلية داعمة للرياديين من حيث توفير الدعم المادي والمعنوي لتجاوز مشكلة الخوف من الفشل، وبرامج بناء القدرات والخبرات اللازمة لتعزيز الريادة.

وتعتبر حاضنات الأعمال من الآليات المهمة في تطوير المشاريع الريادية، حيث يتم مواكبة المشاريع منذ ولادتها كفكرة إلى مرحلة التطبيق الفعلي. وتعمل هذه الحاضنات على خلق الظروف المناسبة للمشاريع الناشئة حتى تضمن استمرارها، ويتم دعم أفكار المشاريع حديثة النشأة على كافة المستويات خلال فترة الاحتضان.

4-1 القوانين والأنظمة ومدى تشجيعها لريادة الأعمال

تعتبر البيئة القانونية والتشريعية ذات أهمية قصوى في تشجيع وتطوير ونمو الأنشطة الاقتصادية وذات تأثير كبير على أداء وكفاءة تلك الأنشطة، التي تنعكس على النمو والتشغيل في الاقتصاد بشكل عام. ويتضاعف الاهتمام بضرورة توفر بيئة قانونية مناسبة، وأنظمة حاضنة للمشاريع الريادية وخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في الاقتصاد الفلسطيني الذي تشكل فيه المنشآت الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة الأغلبية الساحقة من حيث عددها (خليفة وأبو هنطش، 2009)، ومن حيث مساهمتها في تشغيل الأيدي العاملة التي بلغت 82% من إجمالي الأيدي العاملة الفلسطينية في العام 2007.

ويقدم قانون تشجيع الاستثمار رقم 1 لعام 1998 مجموعة من المزايا منها بعض الإعفاءات على أن يكون المشروع مسجلا حسب الأصول، إلا أن الإعفاءات والمزايا الممنوحة للمشاريع تقتصر على المشاريع الكبيرة، والتي يتجاوز رأسمالها مائتي وخمسين ألف دولار حسب التعديل الأخير للقانون في العام 2011.

ويمكن الاستنتاج مما سبق، أن البيئة القانونية الفلسطينية لا تميز مشاريع ريادة الأعمال للشباب، التي في أغلبيتها منشآت مبتدئة، وصغيرة جداً أو صغيرة في أحسن الأحوال. حيث لا تنطبق عليها الإعفاءات والحوافز في قانون تشجيع الاستثمار. وكذلك لا يوجد أي تمييز ايجابي لها في تشريعات الضرائب. وكذلك يشير تحليل مسح الخبراء الوطنيون للعام 2012، أن 86% منهم يرون أن البرامج الحكومية لتدريب ودعم الرياديين غير كفؤة.

ويشير تقرير البنك الدولي لممارسة الأعمال التجارية (World Bank, Doing Business 2014)، إلى صعوبة البدء بمشاريع جديدة، حيث حازت الأراضي الفلسطينية المحتلة على الترتيب 143 من بين 189 دولة في العالم في مؤشر تأسيس المشاريع والأعمال الجديدة. وكذلك أشار التقرير إلى أن تسجيل شركة جديدة يتطلب 9 إجراءات، ولمدة تصل إلى 45 يوماً مقارنة مع 20 يوماً (كمتوسط) لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وترتفع كذلك

تكلفة بدء المشاريع[5] في الأراضي الفلسطيني المحتلة، حيث تبلغ نحو 86% من متوسط الدخل القومي للفرد، مقارنة مع 29% (كمتوسط) لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

4-2 السياسات والمبادرات الوطنية للنهوض بريادة الأعمال في أوساط الشباب

إن بيئة الريادة في أي بلد بحاجة إلى سياسات داعمة للنهوض بمستوى الريادة وتمكين الشباب من أخذ دورهم ومشاركتهم في تنمية الاقتصاد. ومما لا شك فيه أن القطاع الحكومي يتحمل المسؤولية الأكبر لتطوير بيئة الريادة من خلال تقديم التعليم الجيد، والقوانين، وبرامج التمكين، وبناء القدرات، إضافةً إلى تسهيل الوصول إلى التمويل. ومما يجدر ذكره أن واقع السياسات الحكومية في فلسطين لا زال متواضعا ولا يمكن اعتباره داعما للريادة، حيث افتقرت التشريعات والقوانين إلى أي إطار لتعزيز الريادة بشكل عام وفي أوساط الشباب بشكل خاص. وهذا عدا عن نقص أدوات التمويل لمعظم أنواع المشاريع الناشئة والمبادرات الريادية. فنلاحظ مثلا أن هناك بعض البنود الداعمة للريادة في إستراتيجية وزارتي العمل والتربية والتعليم العالي، مع غياب آليات لتنفيذها. حيث اكتفت الإستراتيجية بذكر دعم الريادة والتعليم الريادي ضمن خطة التعليم المهني (الإستراتيجية الوطنية للتعليم والتدريب المهني، 2010).

لكن بالرغم من ضعف الدور الحكومي في دعم وتعزيز الريادة في أوساط الشباب إلا أن مبادرات المجتمع المدني وبعض المانحين كانت واضحة في دعم سياسات النهوض بالريادة، فهناك العديد من مؤسسات المجتمع المدني التي تنفذ برامج لدعم المشاريع الريادية، وخاصة في أوساط الشباب. وتتنوع أشكال المبادرات التي تقدمها هذه المؤسسات، فمنها ما يكون على شكل ورش عمل ودورات تدريبية، ومنها ما يكون على شكل حملات توعية، ومنها ما يعمل على احتضان المبادرات الريادية، وتوفير الدعم المالي لعدد من المشاريع. وفيما يلي مجموعة من أهم نشاطات وبرامج مؤسسات المجتمع المدني، والتي تهتم بتنفيذ برامج لتشجيع الريادة بين الشباب في فلسطين:

[5] تحسب التكلفة كنسبة مئوية من متوسط الدخل القومي للفرد في البلد المعني. وتشمل التكلفة جميع الرسوم الرسمية والرسوم المتعلقة بالخدمات القانونية أو المهنية إذا كان ذلك مطلوباً بموجب القانون.

- **مؤسسة النيزك**

تقدم هذه المؤسسة برامج علمية سنوية متواصلة، تستهدف الموهوبين والمبدعين من كافة المراحل العمرية، وتقوم باحتضانهم ضمن مسار تعليمي تربوي يبدأ من الصغار وينتهي بهم وقد أصبحوا رياديين ناجحين. وتعتمد بذلك على عدة برامج سنوية، ومنها برنامج **حاضنات الموهوبين/ات** والتي ينضم إليها الطلبة المتميزين من الصف الرابع ليتخرج منها في الصف الثامن ولديه من المهارات ما يؤهله ليكون ريادياً متميزاً. وذلك من خلال البرامج المساندة وغير المنهجية النوعية التي تناسب المستوى العقلي للطلبة وتصقل شخصيتهم وتعزز ثقتهم بأنفسهم. ويستطيع من يتخرج من هذا البرنامج الانضمام إلى البرنامج الآخر وهو الباحث الصغير، والمخصص للمهتمين بالعلوم الإنسانية والعمل المجتمعي المبدع. وينضم طلاب المدارس المهتمين البحث والانجاز في العلوم التطبيقية والهندسية إلى برنامج الريادة العلمية والتكنولوجية الفلسطينية الشابة، حيث يستمر به الطلاب حتى الصف الحادي عشر. ويخصص برنامج صنع في فلسطين أو صنع في القدس، لمن أنهى الدراسة الثانوية ويمتلك فكرة إبداعية.

وكان من أهم انجازات ومخرجات مؤسسة النيزك تسجيل 38 براءة اختراع داخل فلسطين وخارجها لمبادرات ومشاريع تم تطويرها من قبل الشباب المشتركين في برنامج "صنع في فلسطين"، هذا بالإضافة إلى تأسيس ثلاث شركات فلسطينية تعتمد على مشاريع المشاركين في هذا البرنامج، ويمتلك فيها روّاد البرنامج الحصة الأكبر. وحصل ما نسبته 80% من المشاركين في المسابقة على فرص عمل، و/أو شراكات نوعية، و/أو منح لدراسات عليا، وجاء ذلك إثر مشاركتهم المتميّزة وتسليط الضوء عليهم في برنامج "صنع في فلسطين."

- **مركز نجاد زعني للتميز والتكنولوجيا-جامعة بيرزيت**

يقوم المركز بعدة مشاريع هدفها دعم الرواد من الشباب خاصة في مجال الابتكارات التكنولوجية، ومن هذه المشاريع:

- **برنامج تنمية روح المبادرة وتأسيس الأعمال التجارية**، والذي يهدف إلى تلبية طموحات الشباب الفلسطيني المبادر، وتحفيزهم للبدء بالأعمال التجارية. ويتضمن البرنامج توفير التجهيزات والمواد التي يحتاجها المشاركون في التدريب، ومهارات الاتصال، والحوافز ليتمكنوا من البدء بمشاريعهم وتحويل أفكارهم إلى مؤسسات ناشئة قابلة للنمو والتطور. وصممت الخدمات التي يقدمها المشروع بغرض تسريع تطور الأعمال الناشئة الناجحة القائمة على تكنولوجيا المعلومات، ومنها؛ تدريب المشاركين على تقنيات خلق الأفكار، والتعريف بالريادة من خلال التعريف بالفرص واقتناصها واستغلالها. وكذلك، تطوير خطة الأعمال ومراجعتها، والتمويل التأسيسي، والتشبيك ما بين الرياديين والمستثمرين.

- **برنامج تحضير المبادرين من البلدان الناشئة للمستثمرين**، يقدم البرنامج خدمات تساعد الرياديين الفلسطينيين على تأسيس وتشغيل شركات صغيرة ناجحة. كذلك يساعد الأفراد على التعرف على فرص أعمال جديدة، وتأسيسها، وتحقيق أهدافها والإبقاء على الحماس والدافعية للاستمرار بها. ويوفر البرنامج خدمات أخرى كالتشبيك مع المستثمرين، وتدريب محلي ودولي، ووضع هيكل الشركة بما يتناسب وينسجم مع الأهداف، وتطوير آليات وإجراءات تتلاءم مع هيكل الشركة، مما يقود إلى أداء أكثر كفاءة وفعالية، وتحليل أداء المؤسسة ومدى نجاحها في تحقيق الهدف من إنشائها. ويساعد البرنامج المتدربين على فهم السوق، والقطاع الصناعي، والمستهلكين، وإعداد الخطة التسويقية.

✧ **حاضنة الأعمال والتكنولوجيا- الجامعة الإسلامية**

تهدف الحاضنة بشكل أساسي إلى تطوير وتشجيع انشاء الانشطة الاقتصادية الصغيرة المرتبطة بقطاع تكنولوجيا المعلومات. وتقوم الحاضنة بدعم الرياديين الفلسطينيين الذين يمتلكون أفكار إبداعية ناضجة في مجال التكنولوجيا ينتج عنها منتجات جديدة من المتوقع أن يكون لها سوق قوي. ويتم هذا الدعم من خلال تقديم حزم متكاملة من خدمات الأعمال، والتي تتمثل فيما يلي:

- توفير البيئة الملائمة للعمل وتجهيزه بما يلزم من أثاث وأجهزة.
- توفير الاحتياجات والمواد اللازمة للبدء بالإنتاج وتنفيذ المشروع.
- تقديم الدعم اللوجستي، مثل توفير خدمات السكرتاريا والإدارة، توفير خدمات الاتصالات وغير ذلك.
- تدريب الرياديين، لتطوير الأداء ولاكتساب المهارات اللازمة.
- تقديم الدعم الاستشاري لكافة المشاكل التي من الممكن أن يتعرض لها الرياديون.
- مساعدة الرياديين في عمل خطة تسويق متكاملة لمنتجاتهم وخدماتهم.
- تشبيك الرياديين مع الخبراء والمجتمع المحلي لمساعدتهم في تطوير أعمالهم.
- المساعدة في تنظيم أعمال الرياديين الإدارية والمالية (المحاسبية).

✧ **المؤسسة الفلسطينية للتعليم من أجل التوظيف PEFE**

تعمل المؤسسة الفلسطينية للتعليم من أجل التوظيف من خلال دعوة أرباب العمل لتحديد الخبرات والمهارات البشرية التي يحتاجها السوق الفلسطيني، والتعاون معهم لتطوير برامج تدريبية تلبي احتياجات السوق، والعمل على إيجاد فرص عمل لخريجي البرامج التدريبية في المؤسسات. حيث تُقدم عدد من البرامج التدريبية للطلاب والخريجين ومن ضمنها مساقات تحضيرية للطلاب تمدهم بالمهارات الكافية من أجل دخول سوق العمل. إضافة إلى هذه التدريبات هنالك **تدريب الريادة** والذي يشتمل على مجموعة من الإرشادات الصفية والتدريب العملي حول خطط العمل مما يساعد المتدربين على تطوير خطة استثمار كاملة لمشاريعهم المنتظرة.

✧ **مؤسسة التعاون**[6]

تنفذ مؤسسة التعاون منذ العام 2009 عدة مشاريع لدعم النشاط الريادي في فلسطين، وتحفيز نشره والاستثمار به. وتهدف بشكل أساسي إلى تحقيق التمكين الاقتصادي للشباب وتعزيز النمو الاقتصادي للقطاع الخاص من خلال تعزيز الإنتاجية والتنافسية. وشملت هذه الأنشطة والمشاريع؛ تقديم الدعم التطويري للرياديين من خلال خدمات

[6] المصدر: مقابلة مع السيد غسان طه: مدير برنامج تشغيل الشباب.

تطوير الأعمال كحزمة متكاملة ومهارات الإشراف والمتابعة. كما تدعم المؤسسة الرياديين من خلال توفير خدمات الاحتضان من خلال حاضنات الأعمال التي تدار من قبل مؤسسات متخصصة في كل من رام الله، القدس وغزة. وتقدم أيضا برامج تمويلية على شكل قروض صغيرة أو تمويل استثماري، وإنشاء مسرعات الأعمال. حيث تم إنشاء أول مسرعة أعمال في قطاع التكنولوجيا لتوفير خدمات أعمال متطورة للرياديين في مجال التكنولوجيا، وتقديم جوائز مالية للرياديين الجدد لتسهيل البدء في إنشاء أعمال صغيرة. بالإضافة إلى ذلك تعقد المؤسسة ورشات وحلقات نقاش لتعزيز ثقافة الريادية والنشاط الريادي.

ومن أهم مخرجات مشاريع مؤسسة التعاون؛ المساهمة في تكوين أكثر من 200 مشروع أعمال صغير في عدة قطاعات اقتصادية وفي عدة مناطق بما فيها القدس (70 مشروع حتى الآن). وقد وفرت تلك المشاريع ما يزيد عن 300 فرصة عمل مستمرة ودخل ثابت. وتطور عدد من هذه المشاريع، وأصبحت تُشغل أكثر من 10 عمال، وأصبح بعضا منها يستهدف الأسواق الخارجية، وتحديداً في مجال التكنولوجيا الرقمية. ومن المتوقع أن تعمل مؤسسة التعاون على المساهمة في تكوين وبناء 300 مشروع ريادي جديد في الضفة (تشمل القدس) وقطاع غزة خلال الأعوام الثلاث القادمة.

- **مؤسسة انجاز فلسطين**[7]

تنفذ مؤسسة انجاز فلسطين عدة برامج في مجالات الريادة المختلفة. وتتميز هذه البرامج بالقدرة على تنمية المهارات القيادية للطلبة بما يتناسب مع الاحتياجات الريادية الحديثة مما يزيد من وتيرة الإبداع لديهم. وتنفذ من خلال؛ حصص صفية تقدم خلال 45 دقيقة أسبوعيا بواقع عشر لقاءات خلال الفصل الأكاديمي في المدارس والجامعات. وورش تدريبية تقدم بواقع ست ساعات خلال يوم واحد في العام الأكاديمي والعطلة الصيفية. وندوات لإشراك الطلبة بتجربة وخبرة أحد قيادي القطاع الخاص على الصعيدين العملي والشخصي.

[7] المصدر: مقابلة مع السيدة روزان خليل.

وتهدف هذه البرامج بشكل أساسي إلى تقليص الفجوة بين المعارف الأكاديمية والمهارات المطلوبة في سوق العمل الناتجة عن ضعف الارتباط بين المناهج التعليمية وعالم الأعمال، وتزويد الشباب بتلك المهارات التي تمكنهم من الدخول إلى الحياة العملية. وأيضاً تسعى برامج انجاز فلسطين إلى تطوير معرفة الشباب الفلسطيني بسوق العمل والفرص الاقتصادية والوظائف المتاحة ومتطلباتها العلمية والشخصية. وتسعى كذلك إلى المساهمة في خلق روح المبادرة بين الشباب الفلسطيني والتي تعمل على تعزيز قدرتهم لاستغلال الفرص وتكوين أعمالهم الخاصة.

- **الحاضنة الفلسطينية للأعمال التكنولوجية (PICTI)**

تعتبر الحاضنة الفلسطينية للأعمال التكنولوجية (PICTI) من أقدم المؤسسات العاملة على تطوير الريادة في قطاع التكنولوجيات الرقمية. وهي تنفذ مجموعة كبيرة من المشاريع والمبادرات التي تهدف إلى تعزيز الروح الريادية ودعم الرياديين من الشباب الفلسطيني. وفيما يلي أبرز تلك المشاريع والمبادرات:

- **مبادرة الإبداع الفلسطيني**، وتهدف إلى تدريب وتأهيل الرياديين لعرض أفكارهم ومشاريعهم للجنة تقييم متخصصة لاختيار المناسب منها للاحتضان والتسريع، حيث يتلقى المشتركون حزمة من خدمات الأعمال، التي تشمل الخدمات القانونية والتسويقية والمحاسبية والدعم المادي. كما توفر مكاتب مجهزة بالبنية التحتية، وبرامج تدريب للرياديين وتشبيكهم مع مستثمرين محتملين وزبائن محتملين. وتحتضن بيكتي على هامش هذه المبادرة عشرات المشاريع في الضفة وغزة.

- **برنامج انطلاق** الذي ينفذ بالتعاون مع مؤسسة الشباب الدولية، الهادف إلى تدريب مئات الخريجين الجامعيين في مجالات تكنولوجيا المعلومات سنويا، وتوفير فرص عمل للعشرات منهم. وتقوم بتقديم الدعم لـــ 20 مشروعاً من مشاريعهم واحتضان 12 منها أيضا، وتقديم خدمات احتضان كاملة للمشاريع المتميزة في مركز الأعمال والإبداع.

- **برنامج تطوير تطبيقات الهاتف المحمول (MADI)**، تحتضن بيكتي وتدعم العديد من المشاريع المتخصصة بتطبيقات وتكنولوجيا الهاتف المحمول في الضفة وغزة. وينفذ هذا المشروع بالشراكة مع عدة جهات راعية وشركاء أهمها مجموعة الاتصالات الفلسطينية. ويهدف هذا البرنامج إلى تحفيز الرياديين الشباب للمشاركة بأفكارهم الإبداعية في مجال تطبيقات الهاتف المحمول. وتم لغاية إعداد هذه الدراسة استقبال 92 عرض الكتروني، وتم اختيار أفضل 20 مشروع منها. وحصل أصحاب هذه المشاريع على دعم مادي ودورات تدريبية متخصصة في كيفية تسويق مشاريعهم، والحفاظ على حقوق الملكية الفكرية لابتكاراتهم، وحول كيفية كتابة خطة العمل.

- **مبادرة رياديات الأعمال**، بدأت الحاضنة بيكتي بتنفيذ برنامج خاص بالريادة النسائية، وتستهدف فيه النساء من كافة المحافظات الفلسطينية لا سيما المناطق الريفية والمهمشة والبعيدة عن رام الله في المحافظات الشمالية والجنوبية. وتشمل هذه المبادرة عقد برامج تدريبية تشمل كيفية كتابة خطة العمل، مهارات الاتصال، طرق الحصول على التمويل وغيرها من البرامج التدريبية. وكذلك توفر هذه المبادرة الدعم الفني واللوجستي للرياديات، وكذلك تشبيك المشاركات مع المستثمرين، وتوفير التمويل للمشروعات المتميزة.

✧ **مؤسسة قيادات**[8]

تنفذ مؤسسة قيادات عددا من البرامج أبرزها برنامج حاضنة لمشاريع مبتدئة (start-up)، وخدمات تدريب وبناء قدرات لشركات ناشئة، ومسرع للأعمال المبتدئة في رام الله والقدس. تركز المؤسسة على مشاريع التكنولوجيات الرقمية، ولكنها تقدم خدمات أيضا للمشاريع الناشئة في مجالات أخرى. وتنفذ أيضا مشروع "جيل جديد من رواد التكنولوجيا". وينفذ هذا المشروع بالتعاون مع مؤسسة الشباب الدولية من خلال برنامجها "تنمية الرواد الشباب" والممول من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. ويهدف المشروع إلى تطوير القدرات والتوجهات الريادية ل 330 طالب وخريج جديد

[8] المصدر: مقابلة مع السيد هيثم معلم.

متخصصين في التكنولوجيا من الجامعات الفلسطينية. وذلك من خلال ضم المشاركين إلى برنامجي تدريب: الأول هو جواز السفر للنجاح لتنمية مهاراتهم الحياتية. أما الثاني فهو بناء عملك الخاص لتنمية قدراتهم الريادية ومهاراتهم الإدارية. ومن النتائج التي حققها المشروع؛ بناء القدرات الريادية، والمهارات الحياتية للطلبة، حيث أصبحوا قادرين على تطوير خطط عمل. وكذلك تم دعم ثمانية مشاريع ريادية للرياديين الصغار.

- **منتدى شارك الشبابي**[9]

يقدم منتدى شارك الشبابي مجموعة من المشاريع والفعاليات التي تسعى إلى تطوير القدرات الريادية للشباب، وتمكينهم من تطوير قدراتهم القيادية الضرورية للمشاركة في مختلف جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ومن أهم المشاريع التي ينفذها منتدى شارك:

- **مشروع المبادرات الشبابية "لنقف معاً"**، والذي يهدف إلى تقديم دعم لمبادرات شبابية في كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية.
- **مشروع التمكين الاقتصادي للشابات الفلسطينيات**، والذي يستهدف نحو ألفي شابة من كافة المناطق الفلسطينية، بما فيها المناطق الريفية والمهمشة. ويهدف هذا المشروع إلى تعزيز وتطوير المهارات والقدرات لدى الشابات الفلسطينيات، لتمكينهن من المشاركة في سوق العمل. ويعتمد المشروع على عقد دورات وورش عمل تدريبية لتطوير المهارات العملية والشخصية كمهارات الاتصال، والإدارة الذاتية، والمبادرة، والتشبيك مع مراكز ومؤسسات غير حكومية.

وبالرغم مما تقدمه هذه المؤسسات من دعم واضح للرياديين الشباب، إلا أنها تعاني من مشاكل عديدة وتواجه تحديات متعددة، وأبرز هذه المشاكل والتحديات هي محدودية الدعم الحكومي ومن القطاع الخاص لبرامج تلك المؤسسات، وتمكينها من تنفيذ برامج مستدامة لاحتضان ودعم وتطوير مشاريع الأعمال الصغيرة لفئة الشباب، واعتماد معظم برامجها

[9] المصدر: مقابلة مع السيدة سناء فقيه.

على مصادر تمويل خارجية. كما تعاني من نقص الخبرات المحلية في تنمية ريادة الأعمال، بالإضافة الى ضعف التشجيع من المجتمع المحلي للمؤسسات التي تستهدف تطوير ودعم ريادة الأعمال للشابات. ويرى 64% من الخبراء الوطنيين أن تلك المؤسسات لم تتمكن من تأسيس حاضنات أعمال مناسبة لمشاريع الشباب. حيث تتوفر في الأراضي الفلسطينية المحتلة حاضنتين للأعمال في مجال تكنولوجيا المعلومات (بيكتي، الجامعة الإسلامية)، إضافة إلى برامج احتضان متعددة في جامعة بيرزيت، وجامعة النجاح، ومؤسسة النيزك، ومؤسسة قيادات وغيرها.

3-4 النظام المصرفي والتمويل الصغير لأنشطة ريادة الأعمال

يعتبر الوصول إلى التمويل من أكثر العوامل تأثيرا على انطلاق المشاريع الريادية، فصعوبة أو انعدام الحصول على التمويل يشكل عائقا مهما أمام الرياديين وخصوصا الشباب منهم. فعادة ما يصطدم الرياديون بمشكلة تمويل مشاريعهم من خلال صعوبة إيجاد ممولين سواء كانوا بنوكاً أو مؤسسات إقراض. فظروف التمويل في الأراضي الفلسطينية صعبة ومعقدة بسبب الاحتلال وظروف عدم الاستقرار وعدم اليقين وأعبائه الثقيلة على قطاع الأعمال بوجه خاص وعلى المواطنين الفلسطينيين بوجه عام. فالإجراءات والسياسات التي اتخذتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وخصوصا إجراءات الإغلاق والحصار وصعوبة وزيادة تكلفة النقل والتنقل في السوق الداخلية وصعوبات الاستيراد والتصدير يزيد من مخاطر عدم سداد القروض. يضاف إلى ذلك، فإن انعكاسات الأزمة المالية المزمنة التي تعيشها السلطة الفلسطينية، والتي أدت إلى إضعاف قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، بما في ذلك رواتب موظفيها، خلقت أجواء محبطة للاستثمار، وأدت إلى تشديد سياسات الإقراض لدى البنوك، الأمر الذي جعل من وصول أصحاب المبادرات الريادية إلى التمويل أكثر صعوبة.

وبينت دراسة ماس (أبو رجيلة وسروجي، 2013) أن تحديد سلطة النقد الفلسطينية لسقف التوظيفات الخارجية بـــ 55% من الودائع، أدى إلى اضطرار البنوك إلى زيادة الإقراض الداخلي وتوجيهه نحو الاقتصاد المحلي. ولكن التوسع في التمويل تركز في القروض

الشخصية للأغراض الاستهلاكية والعقارية، بينما القليل من هذا الإقراض ذهب لتمويل الاستثمارات الخاصة. وتتحفظ البنوك بشكل كبير عند تمويل المشاريع الناشئة، حيث تطلب كفالات وضمانات مرتفعة يصعب على الشباب توفيرها.

وفيما يتعلق بمؤسسات التمويل والإقراض الصغير، فعلى الرغم من أن الضمانات المطلوبة أقل من تلك التي تطلبها البنوك التجارية، إلا أن الشباب يعزفون عن اللجوء إليها لتمويل مشاريعهم الصغيرة بسبب ارتفاع تكلفة القروض (نسبة الفائدة والرسوم) مقارنة مع البنوك التجارية، والتي تزيد من مخاطر عدم السداد.

وأبدت دراسة ماس (دودين، 2013) تخوفها من توجه معظم مؤسسات التمويل الصغير المسجلة كجمعيات خيرية غير ربحية نحو التحول إلى شركات ربحية، وذلك بسبب عدم تفضيلها عن غيرها، ومعاملتها على قدم المساواة مع الشركات الربحية من حيث؛ تقرير التسهيلات الضريبية، ورسوم التسجيل، ومتطلبات رأس المال. وهذا ما يؤثر بشكل سلبي على الخدمات المقدمة، ويجعل هذا السوق محتكرا من قبل الشركات الربحية.

ويبين تقرير (منتدى شارك الشبابي، 2013) حول واقع الشباب الفلسطيني أن ظاهرة الاقتراض من البنوك في انتشار واسع في أوساط الشباب للتغلب على أزماتهم المالية وتوفير احتياجات رئيسية أو كمالية. ولكن معظم هذه القروض لا تكون لغايات إنتاجية، أو لتمويل مشاريع جديدة. وأفاد التقرير أن دوافع الاقتراض الرئيسية للشباب كانت كما يلي: 24% من القروض ذهبت لتحسين الظروف المعيشية؛ 23% لغرض الإنفاق على التعليم؛ 21% من قروض لأغراض شراء المساكن؛ 10% لتمويل المشاريع؛ 7% لتغطية تكاليف الزواج؛ 5% للإنفاق على الصحة؛ 10% لأغراض أخرى.

وتشير نتائج مسح السكان البالغين في الأراضي الفلسطينية للعام 2012، أن أكثر المصادر التي يعتمد عليها الشباب (18–34 سنة) لتمويل مشاريعهم الريادية هي المدخرات الشخصية، حيث اعتمد عليها نحو 41% من الرياديين الشباب كمصدر أساسي لتمويل مشاريعهم الخاصة، وتليها مدخرات من العائلة بنسبة 30%، وثالثاً البنوك ومؤسسات التمويل بنسبة 19%، وأخيراً الأصدقاء والمصادر الأخرى بنسبة 10%.

5- واقع ريادة الأعمال بين أوساط الشباب الفلسطيني

5-1 واقع الشباب الفلسطيني

يُعد المجتمع الفلسطيني من المجتمعات الفتية، حيث تبلغ نسبة السكان الأقل من 34 سنة نحو 78% من السكان في العام 2010. ومن جهة أخرى تبلغ نسبة الشباب في الفئة العمرية (18-34 سنة) في الأراضي الفلسطينية نحو 29% من إجمالي السكان في العام 2012 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة 2012)، وينضم إلى هذه الشريحة سنويا ما لا يقل عن 50 ألف شاب وشابة. ويكمن التحدي الأكبر في جذب أعداد متزايدة من هذه الشريحة لإطلاق مشاريعهم الخاصة، وفي توفير بيئة مواتية تساندهم في تطوير قدراتهم ووصولهم للتمويل.

وتشير إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (جدول 5-1)، أن معدل المشاركة في القوى العاملة بين أوساط الشباب للفئة العمرية (18-34 سنة) بلغ 48.6% في عام 2012، وهو يزيد ب 1.6 نقطة مئوية عن مشاركة فئات السكان في سن العمل التي تزيد أعمارهم عن 34 سنة، ويزيد بـــ 5 نقاط مئوية عن معدل المشاركة العام الذي بلغ 43.6% لنفس السنة. ويظهر نفس الجدول حجم الفروقات الكبيرة بين نسبة مشاركة الشبان الذكور في القوى العاملة في فئات العمر (18-34 سنة) التي بلغت 75% والإناث في نفس الفئة العمرية التي لم تتجاوز 21%، والأمر الإيجابي أن هذه النسبة تزيد عن نسبة المشاركة بين النساء الأكبر سنا (35 سنة فأكثر) بنحو 3 نقاط مئوية.

ولكن شريحة الشباب من الجنسين تعاني من البطالة المرتفعة جدا، حيث بلغت نسبتها 30.7%، أي بزيادة قدرها 18.6 نقطة مئوية عن معدل البطالة بين السكان الأكبر سناً الذي بلغ 12.1%، وزيادة قدرها 7.7 نقطة مئوية عن معدل البطالة العام في تلك السنة. كما تبين الإحصاءات أن نسبة البطالة بين فئة الشباب (18-34 سنة) تصل إلى 30.7%، وهي 25.5% بين الذكور و50.1% بين الإناث. وبالمقارنة مع الفئات العمرية الأكبر تبين أن

البطالة بين الشبان أكثر من ضعف البطالة بين الذكور الأكبر سنا، بينما بلغت نسبة البطالة بين الشابات 5.6 أضعاف البطالة بين النساء الأكبر سنا (35 سنة فأكثر). وتعود نسبة البطالة المنخفضة (9%) بين شريحة النساء في الفئة العمرية (35 سنة فأكبر) بالأساس إلى خروج أعداد كبيرة من النساء في هذه الشريحة من سوق العمل لأسباب عديدة، بمن في ذلك اللواتي يتوقفن عن البحث عن عمل بعد الفشل المتكرر في إيجاد وظيفة.

أما الارتفاع الكبير في معدلات البطالة بين الشباب فيرجع إلى تباطؤ قدرة الاقتصاد الفلسطيني على خلق وظائف جديدة للأسباب التي ذكرناها سابقا، والتي كان أبرزها إقصاء الفلسطينيين عن معظم مصادرهم الطبيعية والاقتصادية في اقتصاد ما زال نموه يعتمد على زيادة المصادر التي يجري إدخالها في العملية الإنتاجية. إضافة إلى إجراءات الاحتلال وسياساته الأخرى، فهي ترفع من مخاطر الاستثمار، وتزيد من تكاليفه. هذا بالإضافة إلى مشكلة البطالة الهيكلية التي تظهر بسبب عدم تلاؤم مستوى وأنواع المهارات والخبرات التي يمتلكها الشباب الفلسطيني مع متطلبات سوق العمل.

جدول 5-1: معدل المشاركة في القوى العاملة ومعدل البطالة حسب الجنس والفئة العمرية، 2012

	الذكور		الإناث		الإجمالي	
	18-34	35 سنة فأكثر	18-34	35 سنة فأكثر	18-34	35 سنة فأكثر
معدل المشاركة في القوى العاملة	%75.0	%76.1	%21.0	%18.1	%48.6	%47.0
معدل البطالة	%25.5	%12.9	%50.1	%9.0	%30.7	%12.1

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، القوى العاملة للعام 2012، بيانات خام مؤهلة.

ومن المثير للانتباه ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب المتعلمين (20-29 سنة) وبشكل خاص بين حاملي شهادة الدبلوم المتوسط والبكالوريوس، حيث وصل معدل البطالة بينهم في العام 2012 أكثر من 50% (41% في الضفة الغربية و63% في قطاع غزة)، مقارنة مع 28% للشباب الحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو أقل. ويتضح من جدول 5-2، أن الخريجين الشباب من تخصصات العلوم التربوية وإعداد المعلمين هم الأكثر بطالة بمعدل يصل إلى 63% في العام 2012. وكان تخصص القانون هو أقل التخصصات من

حيث معدل البطالة بين خريجيها الشباب بنسبة 28%. وتشكل الاختلافات في نسب البطالة بين الخريجين في التخصصات المختلفة (الجدول 5-2)، معلومات هامة للجامعات ولوزارة التعليم العالي ومجلس التعليم العالي لإعادة النظر في سياسات القبول، للتخفيف من أعداد خريجي التربية وإعداد المعلمين والعلوم الإنسانية والاجتماعية بوجه عام.

كما يجب إعادة النظر في سياسات اختيار الطلبة للتخصصات التعليمية على أساس معدل الثانوية العامة (التوجيهي)، واستبداله بمؤشرات تأخذ بعين الاعتبار متطلبات واحتياجات الاقتصاد الفلسطيني. ولا بد أن يترافق ذلك مع برامج لإرشاد الطلبة في المدارس الثانوية لتوجيههم إلى التخصصات التي تساعدهم في إيجاد فرص عمل أو في فتح مشاريعهم الخاصة.

جدول 5-2:معدل البطالة ومعدل فترة التعطل بالأشهر للأفراد في فئة العمر (20-29 سنة) والحاصلين على شهادة دبلوم متوسط أو بكالوريوس حسب مجال الدراسة، 2012

مجال الدراسة	معدل البطالة	معدل فترة التعطل بالأشهر
علوم تربوية وإعداد معلمين	62.7	12.2
علوم إنسانية	58.8	14.1
العلوم الاجتماعية والسلوكية	60.3	13.3
الصحافة والإعلام	51.7	17.6
الأعمال التجارية والإدارية	45.4	12.2
القانون	28.4	18.1
العلوم الطبيعية	51.3	10.9
الرياضيات والإحصاء	53.8	7.4
الحاسوب	41.4	12.2
الهندسة والمهن الهندسية	40.9	12.3
العلوم المعمارية والبناء	36.5	12.7
الصحة	40.5	11.9
الخدمات الشخصية	47.8	9.0
باقي التخصصات	55.7	14.6

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2013). بيان صحفي: مجالات الدراسة والعلاقة بسوق العمل للأفراد 20-29 سنة، 2012. رام الله- فلسطين.

5-2 سمات ريادة الأعمال في أوساط الشباب الفلسطيني

يلقي هذا القسم من الدراسة الضوء على واقع وخصائص ريادة الشباب في فلسطين بناءً على مسح السكان البالغين في الأراضي الفلسطينية للعامين 2010 و2012. ويتضح من شكل 5-1، أن نسبة المشاريع الريادية في المراحل المبكرة للشباب الفلسطينيين والذين تتراوح أعمارهم ما بين (18-34 سنة) سنة بلغت 9.5%، وهي أعلى بقليل من المعدل الإقليمي لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي بلغ 9%، وكذلك أفضل بقليل من الدول الأوروبية. ويتبين أيضاً أن أفضل المناطق من نسبة مشاريع ريادة الشباب في المراحل المبكرة كانت منطقة جنوب الصحراء الأفريقية. أما بالنسبة لملكية المشاريع المستقرة التي بلغت 1.3%، فقد تدنت إلى أقل من نصف المعدل الإقليمي لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهي تقل عن معدلات الأقاليم الأخرى أيضا. وبينت بيانات مسح السكان البالغين أن فلسطين حازت على الترتيب 38 من بين 67 دولة شاركت في المسح، من حيث عدد مشاريع الريادة في المراحل المبكرة للفئة العمرية (18-34 سنة)، وعلى الترتيب 58 لنفس الفئة العمرية من حيث ريادة المشاريع المستقرة.

شكل 5-1: معدل النشاط الريادي للأفراد (18-34 سنة) حسب المراحل الريادية والأقاليم الجغرافية، 2012

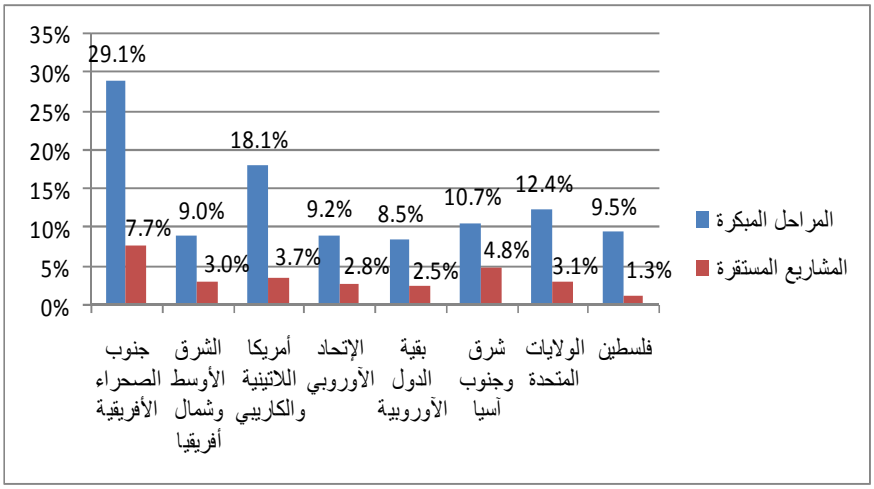

Source: Global Entrepreneurship Monitor (GEM), 2012 APS Global National Data.

وينخفض النشاط الريادي في المراحل المبكرة للشباب الفلسطيني في الفئة العمرية (18–34 سنة) بنسبة 8% مقارنة مع الأفراد الأكبر عمراً كما يتضح في شكل 5–2 أدناه، حيث بلغ معدل النشاط الريادي في المراحل المبكرة لمن هم في عمر (18–34 سنة) نحو 9.5%. أما بالنسبة للمشاريع المستقرة، فيتضح من الشكل أن الفجوة بين فئة الشباب (18–34 سنة) والأكبر عمراً أكثر اتساعاً، حيث يزيد معدل النشاط الريادي لمن هم أكبر من 34 عاماً بنحو 4 مرات مقارنة مع معدل ريادة الأعمال للشباب. وقد ترجع هذه الفروقات في المقام الأول إلى مستويات المخاطر السياسية، والمناخ الاستثماري الضعيف المثقل بالاحتلال، إلى جانب ضعف البيئة التمكينية لريادة الشباب، وإلى ضعف امتلاك الشباب للمهارات، والقدرات، والخبرات اللازمة لامتلاك وإدارة مشروع خاص، والقدرة على المحافظة عليه، وبشكل خاص لإدارة المشاريع المستقرة التي تتطلب مهارات وخبرة أكبر.

شكل 5–2: معدل النشاط الريادي حسب الفئة العمرية والمراحل الريادية في فلسطين، 2012

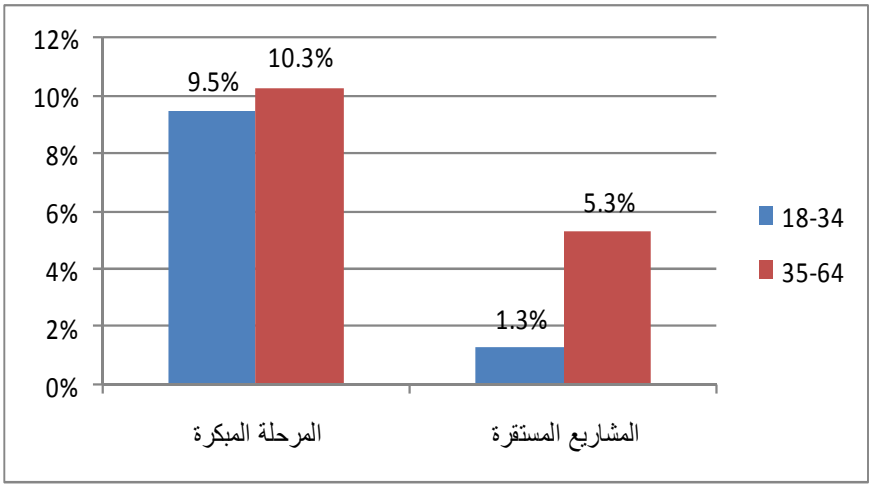

المصدر: ماس، مسح السكان البالغين في فلسطين (APS)، 2012.

كان التغير في النشاط الريادي في المرحلة المبكرة محدودا ما بين العام 2010 و2012 (كما يتضح من شكل 5–3). وارتفع معدل النشاط الريادي للمشاريع المستقرة بنحو 1.6

مرة (0.5 نقطة مئوية). وكان من المفترض أن يرتفع النشاط الريادي للمشاريع المستقرة بشكل أكبر، حيث كان من المتوقع أن ينتقل جزء كبير من المشاريع المبكرة في العام 2010 إلى حالة الاستقرار في العام 2012. وهذا ما يعني أن عددا كبيرا من المشاريع قد توقفت خلال الفترة ما بين المسحين، وتناقش هذه الدراسة أسباب التوقف لاحقاً.

شكل 5-3: معدل النشاط الريادي للأفراد (18-34 سنة) حسب المراحل الريادية في فلسطين، للعامين 2010 و2012

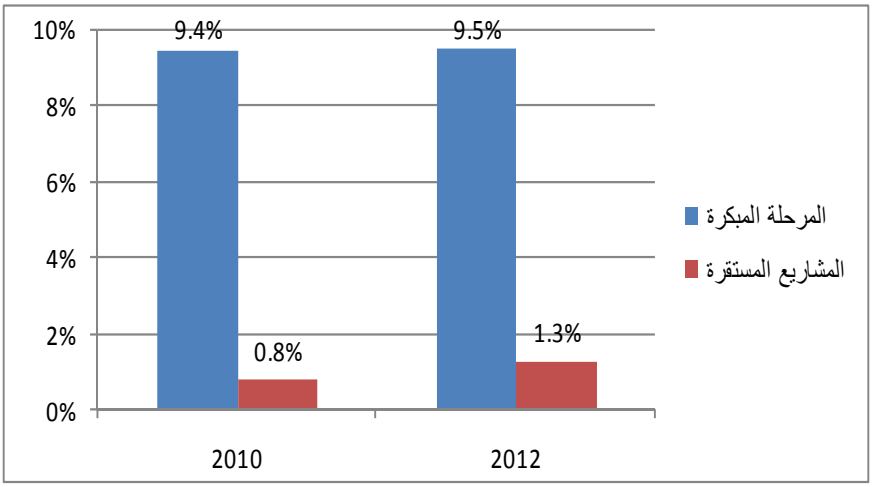

المصدر: ماس، مسح السكان البالغين في فلسطين (APS)، 2012.

5-2-1 الدوافع الريادية

كما أسلفنا سابقا فإن دوافع الرياديين في المراحل المبكرة تكون إما مدفوعة بالضرورة أو بالفرصة. ويشير تقرير المرصد 2012 أن 58% من الرياديين الفلسطينيين أقاموا مشاريعهم بدافع استغلال الفرص، بينما 42% منهم دفعتهم الضرورة الاقتصادية. ومن المعروف أنه كلما زادت نسبة الرياديين المدفوعين بالفرصة كلما كان تأثير النشاط الريادي أفضل من الناحية الاقتصادية. ويتأثر توزيع النشاط الريادي في بلد ما بين نوعي الريادة من سنة لأخرى أو من بلد أو إقليم لآخر، وفقا للظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية.

كما تلعب الفوارق في مستويات التطور الاقتصادي دورا مهما في هذا التوزيع. ويميل الاتجاه العام في تغير هذا التوزيع في الأوضاع الطبيعية إلى زيادة النشاط الريادي المدفوع باستغلال الفرص مع تطور وتحسن الاقتصاديات، وتراجع نسبة النشاط الريادي المدفوع بالضرورة الاقتصادية جراء ذلك. كما أن تطور مستويات وانتشار التعليم يؤدي هو الآخر إلى ارتفاع نسبة ريادة الأعمال المدفوعة بالفرصة على حساب تلك المدفوعة بالضرورة. وعلى سبيل المثال بينت نتائج مرصد الريادة الفلسطيني لعام 2010 بأن نسبة ريادة الأعمال الناشئة عن الضرورة الاقتصادية كانت أعلى في قطاع غزة مما مقارنة بالضفة الغربية. كما أظهر المرصد أن دخل الأسرة الأعلى يقلل من ريادة الضرورة، ويعتبر الرياديون القادمون من بين العاطلين عن العمل هم عادة ما تدفعهم الضرورة للقيام بنشاطات ريادة أعمال.

تخص الأرقام المذكورة أعلاه الدوافع الريادية للرياديين بشكل عام. وهي لا تختلف كثيرا عن تلك الخاصة بالرياديين الشباب. فقد بينت نتائج مسح السكان البالغين في العام 2012، أن 46% من الرياديين الشباب في المراحل المبكرة دفعتهم الضرورة الاقتصادية، بينما كان دافع الفرصة وراء 88% من المشاريع الشبابية المستقرة.

وبالمقارنة مع دول العالم الأخرى (كما في شكل رقم 5-4) تبين أن نسبة الأنشطة الريادية في المرحلة المبكرة بدافع الضرورة في فلسطين أكبر مما هي عليه في الأقاليم الجغرافية الأخرى. كما يلاحظ أن نسبة الأنشطة الريادية للشباب المدفوعة بالضرورة أكبر من نسبة الأنشطة الريادية المدفوعة بالضرورة لدى الشريحة الأكبر سنا. وهذه نتيجة معاكسة لما هو عليه الحال في بقية الأقاليم الجغرافية، التي تزيد نسبة الأنشطة الريادية المدفوعة بالضرورة للكبار عن الشباب، عدا منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتي تعتبر فلسطين جزء منها. وهذا قد يعود إلى النقص والضعف في مكونات البيئة التمكينية لريادة الشباب من جهة، والنقص في الفرص المتاحة لهم، أو ضعف المهارات الريادية المطلوبة لزيادة النشاطات الريادية بدافع استغلال الفرص من جهة أخرى.

شكل 5-4: نسبة الأنشطة الريادية بدافع الضرورة حسب الفئات العمرية والأقاليم الجغرافية، للعام 2012

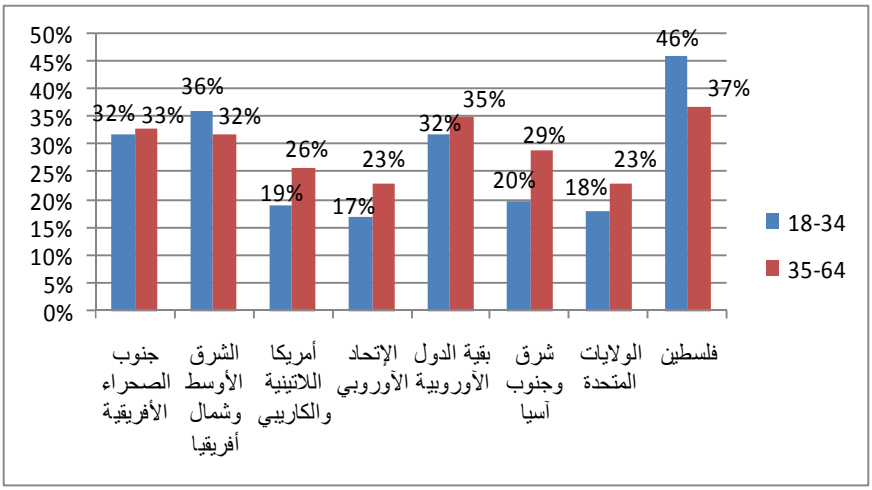

Source: Global Entrepreneurship Monitor (GEM), 2012 APS Global National Data.

5-2-2 ريادة الأعمال حسب النوع الاجتماعي

يتضح من شكل 5-5 وجود فجوة كبيرة في مستويات الانخراط في النشاط الريادي ما بين الرجال والنساء، وتزداد تلك الفجوة في فئة الشباب (18-34 سنة). حيث يزيد انخراط الشباب في النشاط الريادي في المراحل المبكرة بنحو 4 مرات عن مثيله لدى الشابات. أما بالنسبة للمشاريع المستقرة (أكثر من 46 شهرا)، فتشير بيانات المسح إلى عدم وجود أي نشاط ريادي للشابات. وبينت نتائج المسح أن ضعف النشاط الريادي بين النساء مقارنة مع الرجال يرجع بشكل رئيسي إلى الثقافة المجتمعية والنظرة السائدة، التي لا تتقبل امتلاك المرأة لمشروعها الخاص بها، وبسبب رفض الأسرة (الزوج أو الأب) لفكرة أن تقوم الفتاة ببدء مشروع جديد خاص بها، والسعي لحصر دورها بالأعمال المنزلية ورعاية الأطفال. ومن أبرز سمات المشاريع الريادية للشابات في المرحلة المبكرة، أن معظمها (62%) مدفوع بالضرورة، أي بسبب الحاجة المادية وعدم القدرة على توفير مصدر دخل آخر. أما المشاريع الريادية للشباب (الذكور) في المرحلة المبكرة، فإن دافع الفرصة أكبر نسبياً من دافع الضرورة، حيث شكلت دافعاً لنحو 58% من مشاريعهم الريادية.

شكل 5-5: معدل النشاط الريادي في فلسطين حسب فئات العمر والنوع الاجتماعي والمراحل الريادية، 2012

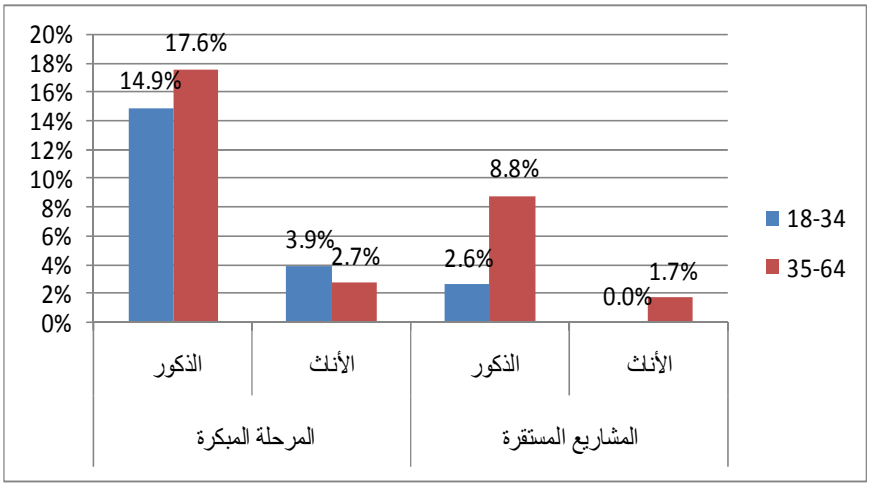

المصدر: ماس، مسح السكان البالغين في فلسطين (APS)، 2012.

5-2-3 ريادة الأعمال للشباب حسب المستوى التعليمي

وفيما يتعلق بالعلاقة ما بين التحصيل العلمي ومستوى الأداء الريادي للشباب فأظهرت نتائج المسح (جدول 5-3)، أنه كلما زاد مستوى التحصيل العلمي زادت نسبة النشاط الريادي في المرحلة المبكرة. أما ما يتعلق بنسبة النشاط الريادي في مرحلة الاستقرار، فقد كانت قريبة ولم تظهر فوارق ذات أهمية. وعلى الأغلب أن التحصيل العلمي لم يعد مهما في مرحلة الاستقرار، وأن الخبرة العملية والمهارات المكتسبة تصبح العامل الأكثر أهمية لنجاح المشاريع الريادية. واظهر اختبار (كاي تربيع) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المستويات التعليمية من حيث معدل النشاط الريادي في مراحل مبكرة، ولكن لا يوجد فروق بينهم من حيث معدل النشاط الريادي في المشاريع المستقرة. وعند إجراء المقارنة بين أثر التحصيل العلمي حسب النوع الاجتماعي، اتضح أن النشاط الريادي لكل من الذكور والإناث يزيد بارتفاع المستوى التعليمي، باستثناء مؤهلات الدراسة العليا بالنسبة للشابات[10].

[10] تقل عدد المشاهدات في عينة المسح للشباب الحاصلين على مؤهلات الدراسات العليا، وبذلك قد تكون هذه النتائج غير دقيقة تماماً، كما يحول دون فصل خريجي الدبلوم المهني عن البكالوريوس لنفس السبب.

جدول 5-3: معدل النشاط الريادي للأفراد (18-34 سنة) في فلسطين حسب التحصيل العلمي والمراحل الريادية، 2012

التحصيل العلمي	الذكور		الإناث		الإجمالي	
	المرحلة المبكرة	المشاريع المستقرة	المرحلة المبكرة	المشاريع المستقرة	المرحلة المبكرة	المشاريع المستقرة
ثانوية عامة فأقل	%12.7	%2.5	%3.6	%0.0	%8.4	%1.3
دبلوم متوسط وبكالوريوس	%22.8	%2.6	%5.4	%0.0	%13.1	%1.2
دراسات عليا	%40.0	%16.7	%0.0	%0.0	%22.2	%10

المصدر: ماس، مسح السكان البالغين في فلسطين (APS)، 2012.

ويلاحظ من جدول 5-4 وجود علاقة طردية بين مستوى التعليم لدى فئة الشباب الرياديين بدافع استغلال الفرص، وعلاقة عكسية مع نسبة إنشاء المشاريع الريادية بدافع الضرورة. بعبارة أخرى، فإن انخفاض مستوى التعليم يؤدي إلى انخفاض نسبة الرياديين، وبشكل خاص انخفاض النشاط الريادي بدافع استغلال الفرص. ويتضح من جدول 5-5 أيضاً، أن غالبية المشاريع المستقرة نشأت بدافع الفرصة (87%)، وهذا يعني أن العديد من المشاريع المدفوعة بالضرورة في المراحل المكبرة تفشل وتتوقف عن العمل قبل أن تصبح مشاريع مستقرة، بينما تكون فرصة المشاريع المدفوعة بالفرصة في الاستمرار أكبر.

جدول 5-4: دوافع الأنشطة الريادية للأفراد (18-34 سنة) حسب المرحلة الريادية والتحصيل العلمي، 2012

التحصيل العلمي	المرحلة المبكرة		المشاريع المستقرة	
	الفرصة	الضرورة	الفرصة	الضرورة
ثانوية عامة فأقل	%44	%56	%83	%17
دبلوم متوسط وبكالوريوس	%76	%24	%100	%0
الإجمالي	%54	%46	%87	%13

المصدر: ماس، مسح السكان البالغين في فلسطين (APS)، 2012.

5-2-4 علاقة نشاط ريادة الأعمال بمستوى دخل الأسرة

تشير نتائج مسح السكان البالغين لعام 2012 إلى تركز الأنشطة الريادية بين الشباب القادمين من أسر ذات دخل منخفض (جدول 5-5)، حيث أن نحو 68% من الرياديين الشباب، يقل دخل أسرهم عن 40 ألف شيكل سنويا. لكن يوجد بعض الفروقات بين الشباب الحاصلين على مؤهلات علمية (دبلوم متوسط وبكالوريوس)، وبين من يمتلكون شهادة الثانوية العامة أو أقل. وكان 41% من رياديي الأعمال الشباب من حملة الدبلوم المتوسط أو البكالوريوس، ينتمون لأسر يتراوح دخلها بين (20-40) ألف شيكل سنويا. بينما الرياديون من حملة شهادة الثانوية العامة أو أقل فكان 64% منهم ينتمون لأسر يقل دخلها عن 20 ألف شيكل. وتفسر تلك الأرقام أسباب ارتفاع نسبة ريادة الشباب بدافع الضرورة الاقتصادية. بالمقابل يغلب على مشاريع الشباب من الأسر ذات الدخل المرتفع أنها تنشأ بدافع استغلال الفرص.

جدول 5-5: توزيع الأنشطة الريادية (جميع المراحل) للأفراد (18-34 سنة) في فلسطين حسب التحصيل العلمي ودخل الأسرة السنوي، 2012

فئات دخل الأسرة	ثانوية عامة فأقل	دبلوم متوسط وبكالوريوس	الإجمالي
20,000 – 0	%46.1	%26.5	%39.7
40,000 – 20,001	23.6%	%41.2	%27.8
60,000 – 40,001	12.4%	%20.6	%16.7
80,000 – 60,001	7.9%	%2.9	%5.6
100,000 – 80,001	6.7%	%8.8	%7.1
أكثر من 100,000	3.4%	%0.0	%3.2

المصدر: ماس، مسح السكان البالغين في فلسطين (APS)، 2012.

5-2-5 التمايز في ريادة الأعمال للشباب حسب المناطق الجغرافية

يتضح من شكل 5-5، أن المنطقة الأفضل لريادة الشباب هي منطقة وسط الضفة الغربية، حيث حازت على أعلى معدلات الأنشطة الريادية في المرحلتين؛ المبكرة والمستقرة. ويرجع السبب في ذلك إلى توفر بيئة استثمارية مناسبة نسبيا في منطقة الوسط وبشكل

أفضل من المناطق الأخرى، نتيجة لتركز المؤسسات الحكومية والأهلية في هذه المنطقة. وهذا فضلاً عن أن معظم مؤسسات تشجيع الريادة وحاضنات الأعمال تتواجد في منطقة الوسط. وكانت المنطقة الأسوأ لريادة الشباب هي منطقة جنوب الضفة الغربية.

شكل 5-5: معدل النشاط الريادي للأفراد (18-34) حسب المنطقة الجغرافية والمراحل الريادية، 2012

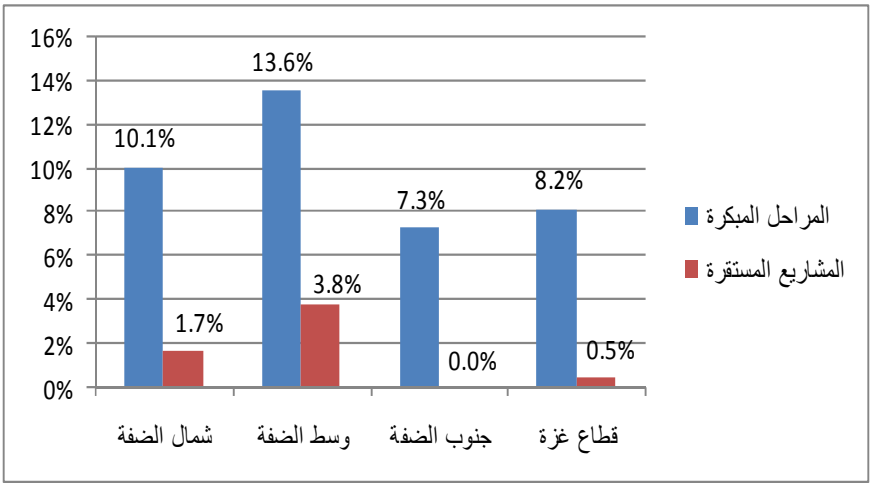

المصدر: ماس، مسح السكان البالغين في فلسطين (APS)، 2012.

وما يثير الانتباه أن منطقة وسط الضفة الغربية هي أفضل منطقة لريادة الشباب (الذكور)، ولكنها كانت الأسوأ من حيث ريادة الشابات كما يتضح في شكل 5-6. وكان الوضع معاكساً في جنوب الضفة الغربية، حيث كانت ريادة الشابات فيها أفضل من المناطق الأخرى، بينما كانت ريادة الشباب (الذكور) فيها الأقل انتشارا، وكانت المنطقة الوحيدة التي تساوت فيها ريادة الأعمال للذكور مع ريادة الأعمال للنساء. ويمكن تفسير ذلك، بأن معظم المشاريع الريادية للشابات هي بدافع الضرورة والحاجة الاقتصادية، بينما معظم مشاريع الشباب الذكور هي بدافع الفرصة. حيث يقوم الذكور باستغلال البيئة الاستثمارية الجيدة نسبياً في منطقة وسط الضفة الغربية لإنشاء مشاريع جديدة، بينما تُفضل الإناث البحث عن فرص العمل التقليدية، والتي تتوفر للنساء في منطقة وسط الضفة الغربية بشكل أكبر من المناطق الأخرى. أما في منطقة جنوب الضفة الغربية، فلا تتوفر فيها فرص استثمارية

جيدة لجذب الشباب (الذكور) لإقامة مشاريعهم. وبسبب إشغال معظم فرص العمل المتوفرة في تلك المنطقة من قبل الذكور، تلجأ الشابات تحت ضغط الضرورة الاقتصادية لإنشاء أعمال ومشاريع خاصة. وتدعم إحصاءات سوق العمل التحليل السابق، حيث تبين أن معدل البطالة بين الشابات في الفئة العمرية (18– 34 سنة) بلغ 31% في وسط الضفة الغربية، بينما بلغ 42% في جنوب الضفة الغربية. ويمكن الاستنتاج مما سبق أنه في المناطق التي يرتفع فيها معدل البطالة بين الشابات، يرتفع فيها معدل نشاطهن الريادي بدافع الضرورة.

شكل 5–6: معدل النشاط الريادي في المرحلة المبكرة للأفراد (18–34 سنة) حسب المنطقة الجغرافية والجنس، 2012

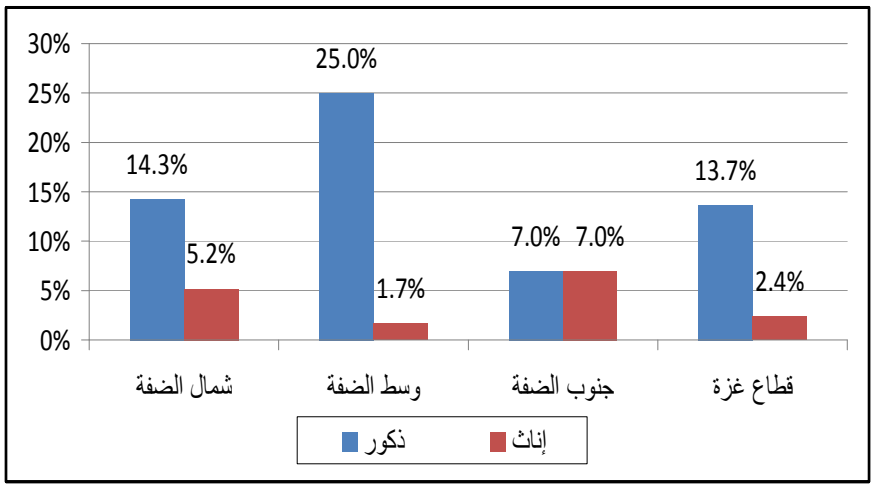

المصدر: ماس، مسح السكان البالغين في فلسطين (APS)، 2012.

5–2–6 ريادة الأعمال للشباب حسب نوع التجمع السكاني

تبين من نتائج مسح السكان البالغين لعام 2012 ارتفاع نسبة النشاط الريادي للشباب في المراحل المبكرة المقيمين في المخيمات والحاصلين على شهادة الثانوية أو أقل، مما هي عليه في التجمعات الحضرية والريفية (الشكل 5–7). ويمكن تفسير ذلك بعدم توفر فرص عمل أخرى، وتميز المخيمات بانخفاض الأسعار وتكلفة بدء المشاريع والدخول فيها مقارنة مع الأسعار في المدن والقرى، أي أن الدافع لهم هو خليط ما بين الفرصة والضرورة. أما

بالنسبة لمعدل النشاط الريادي للشباب من حملة الدبلوم المتوسط والبكالوريوس فيرتفع نسبياً في التجمعات الريفية مقارنة مع التجمعات الحضرية، ويختفي النشاط الريادي في المراحل المبكرة بين الشباب الحاصلين على مؤهلات علمية (دبلوم متوسط وبكالوريوس) في المخيمات.

شكل 5-7: معدل النشاط الريادي للمرحلة المبكرة للأفراد (18-34 سنة) حسب مستوى التعليم ونوع التجمع السكاني، 2012

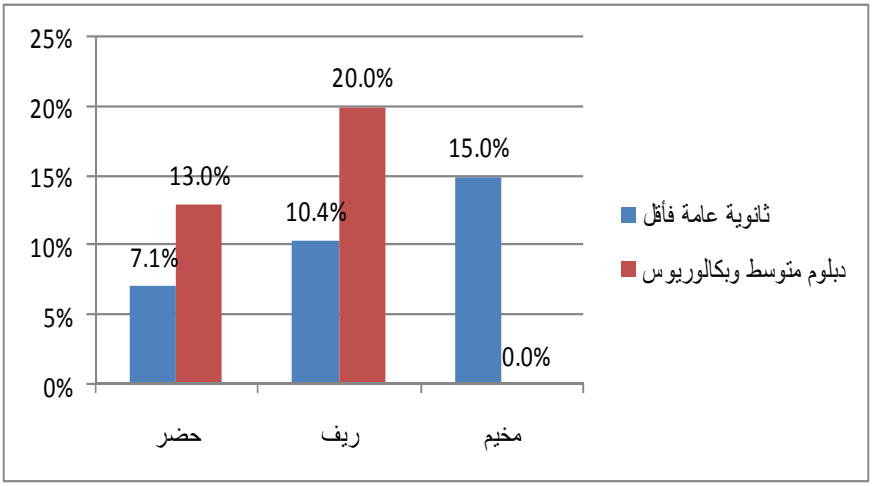

المصدر: ماس، مسح السكان البالغين في فلسطين (APS)، 2012.

وتبين أيضاً أن ريادة الشباب المدفوعة باستغلال الفرص في التجمعات الحضرية والريفية في المراحل المبكرة كانت أقل مما كانت عليه في المخيمات. ويرجح أن يعود ذلك إلى ضعف الفرص في التجمعات الحضرية والريفية بسبب المنافسة الشديدة مع الشركات الكبرى والمتوسطة، خصوصا في ظل ارتفاع تكاليف التأسيس بسبب ارتفاع إيجارات وأسعار العقارات الضرورية للأعمال الريادية. أما في المخيمات، فتتوفر بها الفرص الريادية للشباب بشكل أكبر بسبب انخفاض الإيجارات وأجور وأسعار المنتجات والخدمات في المخيمات، وسهولة بدء الأعمال التجارية غير المنظمة.

جدول 5-6: دوافع الأنشطة الريادية في المراحل المبكرة للأفراد (18-34 سنة) حسب المرحلة الريادية والتجمع السكاني، 2012

التجمع السكاني	الفرصة	الضرورة
حضر	%51.4	%48.6
ريف	%52.0	%48.0
مخيم	%76.9	%23.1

المصدر: ماس، مسح السكان البالغين في فلسطين (APS)، 2012.

5-2-7 توزيع أنشطة ريادة الأعمال على القطاعات الاقتصادية

يتركز 53% من أنشطة ريادية الأعمال للشباب في أنشطة استهلاكية (أنشطة البيع بالتجزئة، الخدمات الاجتماعية)، وتليها الأنشطة التحويلية (التصنيع والبناء وتجارة الجملة) التي تشمل 30% من المنشآت (شكل 5-8).

شكل 5-8: توزيع الأنشطة الريادية للأفراد حسب النشاط الاقتصادي والفئة العمرية، 2012

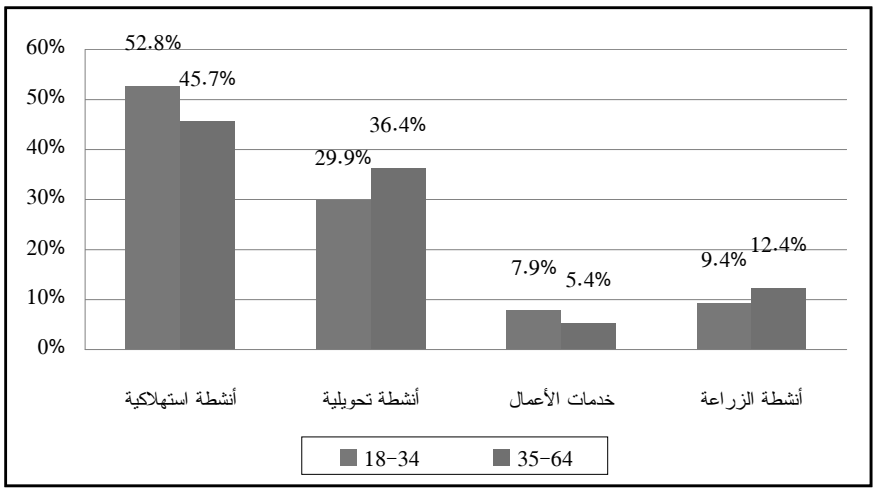

المصدر: ماس، مسح السكان البالغين في فلسطين (APS)، 2012.

كما نلاحظ وجود فروقات بين رواد الأعمال الشباب وبين كبار السن من حيث أنواع النشاط الريادي. إذ تبين أن الشباب أقل توجها نحو الأنشطة التحويلية من الفئات الأكبر سنا. وربما يرجع سبب ذلك إلى نقص مهارات وخبرات فئات الشباب المطلوبة لتلك الأنشطة التقليدية التي ورثها أو تعلمها كبار السن عن آبائهم وأجدادهم.

يتبين من جدول 5-7، وجود فروقات بين المناطق الجغرافية من حيث نوع الأنشطة الاقتصادية لريادة الشباب، حيث نجد أن المنطقة الأفضل لأنشطة الزراعة هي قطاع غزة، تليها منطقة شمال الضفة الغربية. ويرجع ذلك إلى توفر الأراضي الزراعية الخصبة ومياه الري في تلك المناطق بشكل أكثر من المناطق الأخرى. أما بالنسبة للأنشطة التحويلية (التصنيع، والبناء، وتجارة الجملة) وخدمات الأعمال (الاتصالات والخدمات والخدمات المالية، والخدمات المهنية)، فنجد أنها تنتشر في منطقة وسط الضفة الغربية بشكل أكبر من المناطق الأخرى. ويمكن تفسير ذلك بالبيئة الاستثمارية الأفضل نسبياً من المناطق الأخرى، وخاصة في مجال البناء والإنشاءات، وفي قطاع الاتصالات والتكنولوجيا.

جدول 5-7: توزيع الأنشطة الريادية للأفراد (18-34 سنة) حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة الجغرافية، 2012

	أنشطة الزراعة	أنشطة تحويلية	خدمات الأعمال	أنشطة استهلاكية
شمال الضفة	%14.7	%26.5	%8.8	%50.0
وسط الضفة	%2.4	%40.5	%16.7	%40.5
جنوب الضفة	%5.9	%23.5	%0.0	%70.6
قطاع غزة	%16.7	%19.4	%2.8	%61.1

المصدر: ماس، مسح السكان البالغين في فلسطين (APS)، 2012.

5-2-8 مستوى الابتكار في الأنشطة الريادية للشباب

حسب تعرف مرصد الريادة العالمي (GEM)، يتمثل الابتكار في إنتاج منتجات جديدة على السوق، والتي تم تعريفها بتلك السلع والخدمات التي تعتبر جديدة لبعض أو لجميع الزبائن، ولا يوجد (أو يوجد عدد قليل) منشآت أو أعمال أخرى تقدم نفس المنتج أو الخدمة. وفي الأراضي الفلسطينية، وكما يتضح من شكل 5-9، فإن نسبة الابتكار في المشاريع الشبابية

بلغت نحو 21.2% لمشاريع المرحلة المبكرة، و15.5% للمشاريع المستقرة. ونلاحظ أيضاً عدم وجود فروقات كبيرة بين الشباب وكبار السن من حيث مؤشرات الابتكار في المرحلة المبكرة، ولكن الابتكار في المرحلة المستقرة للشباب أفضل منه للكبار بنحو 4 نقاط مئوية.

شكل 5-9: ابتكار منتجات جديد على السوق حسب المرحلة الريادية والفئة العمرية، 2012

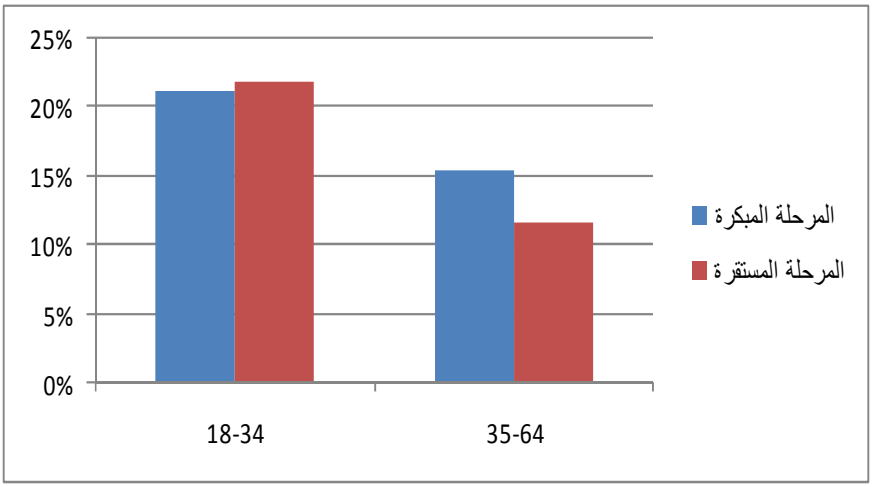

المصدر: ماس، مسح السكان البالغين في فلسطين (APS)، 2012.

5-2-9 حالات وأسباب التوقف عن العمل

يظهر تقرير المرصد 2012 أن نسبة التوقف عن الأعمال الريادية في العام 2012 بلغت 5%، كما وبين المرصد أسباب الانقطاع عن العمل كتوفر فرصة لبيع المشروع، الخسارة أو عدم تحقيق أرباح كافية تسمح بالاستمرار، وعدم الحصول على التمويل، وإيجاد فرصة وظيفة أخرى، والتخطيط للخروج من السوق أو التقاعد أو أسباب أخرى.

وتظهر البيانات أن نسبة توقف الشباب عن النشاط الريادي هي أقل مما هو لدى الفئة العمرية الأكبر. فقد وصلت نسبة التوقف 4% للشباب في الفئة العمرية (18-34 سنة) و6.4% لمن هم أكبر من 34 سنة. ويتضح من شكل 5-10، أن الأسباب الرئيسية لتوقف

الأنشطة هي؛ عدم ربحية المشروع بالدرجة الأولى، والأسباب الشخصية بالدرجة الثانية، والسبب الثالث هو مشاكل تتعلق بالتمويل. أما أسباب ارتفاع معدل التوقف لدى الرياديين من كبار السن مقارنة مع الشباب، فيمكن أن يكون بسبب تقاعدهم أو بتوفر فرص أخرى أفضل توفر لهم دخلا أعلى من المشاريع الحالية، وخاصة من أصحاب المشاريع التي دفعتهم الضرورة لإنشائها.

شكل 5-10: أسباب توقف الأنشطة الريادية حسب الفئة العمرية، 2012

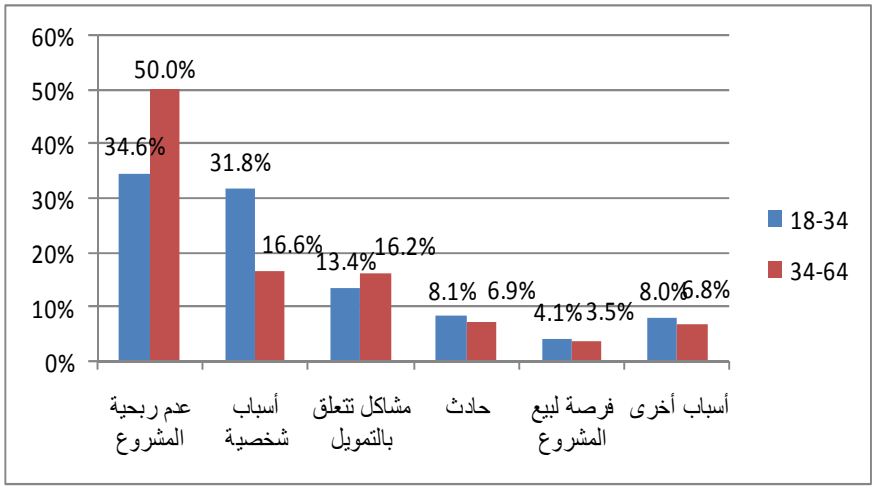

المصدر: ماس، مسح السكان البالغين في فلسطين (APS)، 2012.

ويتبين من النتائج وجود فروقات بين الشابات والشبان من حيث أسباب التوقف عن المشاريع وبشكل خاص من ناحية الأسباب الشخصية (شكل 5-11)، حيث توقف نحو 49% من مشاريع الشابات المتوقفة عن العمل بسبب الأسباب الشخصية، مقارنة مع توقف 22% من مشاريع الشباب المتوقفة لنفس السبب. ويعود ذلك بشكل أساسي إلى أسباب تتعلق بنظرة المجتمع والأسرة. وتشمل الأسباب الشخصية لدى النساء الزواج وإنجاب الأطفال، حيث لا تستطيع الشابة التوفيق بين المتطلبات المنزلية ورعاية الأطفال، وإدارة المشاريع بدون دعم ومساعدة من الزوج أو أفراد الأسرة الآخرين، وبسبب عدم وجود حضانات أطفال قريبة، وبأسعار مناسبة.

شكل 5-11: أسباب توقف الأنشطة الريادية للأفراد (18-34 سنة) حسب الجنس، 2012

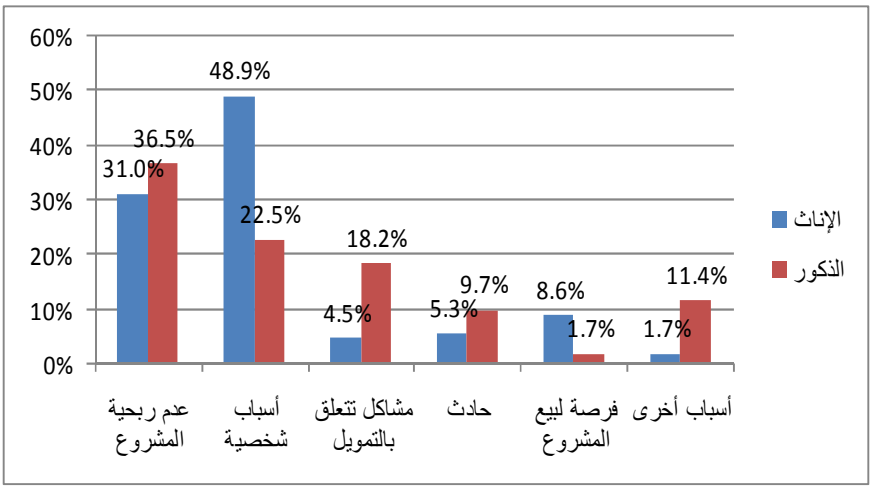

المصدر: ماس، مسح السكان البالغين في فلسطين (APS)، 2012.

5-2-10 الأثر الاقتصادي لريادة الشباب

يعاني الاقتصاد الفلسطيني من نسب البطالة العالية ومن توسع دائرة الفقر بسبب ضعف القدرة الاستيعابية لسوق العمل الفلسطيني. ويعتبر إيجاد فرص العمل المشكلة الأكبر التي تواجه الشباب الفلسطيني بسبب إغلاق باب التوظيف في القطاع الحكومي المتضخم، وبسبب عدم قدرة القطاع الخاص على فتح فرص عمل كافية لاستيعاب الأعداد الغفيرة من الداخلين إلى سوق العمل سنويا في ظل ظروف الاحتلال وسياساته المحبطة للمناخ الاستثماري، والمعادية لتنمية الاقتصاد الفلسطيني. لذا أصبح البحث عن استراتيجيات جديدة لتوظيف قدرات الشباب من التحديات الكبرى التي تواجه السلطة الوطنية الفلسطينية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني. ويشكل النشاط الاقتصادي المبني على تحفيز التوظيف الذاتي، من خلال خلق مشاريع ريادية كبديل ممكن ومتاح لمساعدة الشباب على إنشاء مشاريعهم الخاصة لتأمين مصادر دخل قابل للاستدامة.

أظهرت نتائج مسح السكان البالغين أن عدد المشاريع الريادية للشباب في الفئة العمرية (18–34 سنة) بلغت 135 ألف مشروع. 52% منها مشاريع ناشئة، أي لم تدفع أي رواتب أو أجور، و36% منها مشاريع حديثة، نصفها يوظف عمال آخرين، و12% من المشاريع دخلت مرحلة الاستقرار، وأصبح 68% منها يوظف عاملين آخرين. وتبين أن الرياديين وظفوا 107,863 موظف في منشآتهم في جميع المراحل. وبجمع عدد الرياديين مع عدد موظفيهم، نجد أن عدد المنخرطين في المنشآت الريادية للشباب بلغ نحو 242,542 شخص، منهم 87 ألف في المشاريع الناشئة، 110,847 شخص في المشاريع الحديثة، و44,473 شخص في المشاريع المستقرة. ويشكل المنخرطون في المشاريع الريادية الشبابية نحو 17% من إجمالي العاملين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة في العام 2012.

جدول 5–8: تقديرات تأثير ريادة الأفراد (18–34) على التشغيل في فلسطين، 2012

	المشاريع الناشئة	المشاريع الحديثة	المشاريع القائمة
معدل النشاط الريادي (%)	5.6	3.9	1.3
عدد الرياديين	69,834	48,634	16,211
نسبة الرياديين الذين قاموا بتشغيل موظفين (%)	10.0	49.2	68.1
عدد الرياديين الذين يقومون بتشغيل موظفين	6,983	23,928	11,040
معدل عدد الموظفين (باستثناء المالكين)	2.49	2.60	2.56
مجموع عدد الموظفين (باستثناء المالكين)	17,388	62,213	28,262
إجمالي العاملين (الموظفين + الرياديين)	87,222	110,847	44,473
إجمالي فرص العمل المفقودة (الرياديين+ العاملين)	7,647	7,098	(0)
إجمالي فرص العمل التي توفرها الريادة	79,575	103,749	44,473

5–4 معيقات ريادة الأعمال التي تواجه الشباب الفلسطينيين

يواجه الشباب في معظم الدول، وخصوصا الدول النامية معيقات متعددة تحول دون تحقيق أحلامهم بالحصول على وظيفة العمر أو إنشاء مشروعهم الخاص. أما في فلسطين، فيواجه الشباب معيقات مضاعفة بسبب ظروف الاحتلال طويل الأمد وسياساته الممنهجة على تهميش الاقتصاد الفلسطيني. وسنتناول فيما يلي أهمها:

1. **العوامل السياسية:** أدى استمرار تعثر مفاوضات السلام واستمرار وجود الاحتلال إلى خلق الكثير من المشاكل التي تواجه المجتمع الفلسطيني بشكل عام والشباب بشكل خاص. فقد استهدف الاحتلال الشباب وحد من حركتهم ومارس العديد من الإجراءات القمعية بحقهم. ويسيطر الاحتلال الإسرائيلي على معظم الموارد الفلسطينية، ويتحكم بالمعابر، ويفرض سيطرته الكاملة على مناطق (ج) والتي تبلغ نحو 62% من مساحة الضفة الغربية. وقد أدى عدم الاستقرار والتعثر في المسار السياسي إلى استمرار الأزمة المالية التي تعيشها الحكومة الفلسطينية حتى أصبحت أزمة بنيوية، والذي أثر على المناخ الاستثماري والاقتصادي، ومنع الحكومة من تقديم الحوافز والدعم للرياديين والمنشآت الصغيرة والمتوسطة. ونتيجة لذلك، يري نحو 94% من الخبراء الوطنيين أن الشباب البالغين يعتبرون أن فرص العيش والعمل خارج فلسطين أكثر جاذبية، وكذلك يري 86% من الخبراء أن الظروف المعقدة (الصراعات) تشكل الحاجز الأكبر أمام الشباب للبدء بمشاريع وتطويرها.
2. **العوامل الاجتماعية والثقافية:** تؤثر العوامل الاجتماعية والثقافية على الريادة في أوساط الشباب الفلسطيني، حيث تعد نظرة المجتمع إلى الريادة عاملا مهما في تشجيعها، ولكن الأهم أن الخوف من الفشل يشكل عائقا أمام الشباب، فحسب الثقافة الفلسطينية يعتبر الفشل في أمر ما سواء دراسياً أو عملياً أمرا غير مقبول. بالإضافة إلى ذلك هناك عائق اجتماعي كبير أمام الشابات وخاصة لكون المجتمع الفلسطيني مجتمع ذكوري، ولا يتقبل فكرة أن تقوم الفتاة بإنشاء وإدارة مشروع. وتشير نتائج مسح السكان البالغين أن 66% من الشباب في الفئة العمرية (18–34 سنة) يرون بأن عدم تقبل المجتمع لفكرة مشروع يملكه أو يديره الشاب هو محبط أساسي لإنشاء المشاريع. وللدلالة على أهمية ودور الأسرة والمجتمع في ريادة الشباب، يعتقد 83% من الخبراء الوطنيين أن معظم الرياديين الشباب تمت مساعدتهم من قبل العائلة والأصدقاء للبدء والانطلاق، وكذلك يرى أكثر من 51% منهم أن الشباب، وخصوصا الشابات منهم، يواجهون قيودا أكبر للريادة مقارنة بالسكان البالغين (الكبار) بشكل عام. حيث تبين أن القيود على النساء الرياديات الأكبر سنا اقل من تلك التي تواجه الشابات منهن.

3. **البيئة القانونية والتشريعية:** تعتبر البيئة القانونية والتشريعية غير داعمة لفئة الشباب وللأعمال الصغيرة، حيث بينت الدراسة سابقاً غياب التشريعات اللازمة لدعم وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
4. **التعليم وبرامج التدريب:** يفتقر نظام التعليم في المدارس والجامعات الفلسطينية إلى تعليم وتشجيع الريادة، حيث أن الريادة بحاجة إلى بيئة تعليمية تسلح الشباب بالمهارات اللازمة والدافعية للقيام بالأعمال الريادية. لكن نجد أن المؤسسات التعليمية تعد الطلاب والشباب ليكونوا موظفي المستقبل بأحسن الأحوال، أما البرامج التدريبية فهي ذات طابع فردي وغير منسق ولا يندرج تحت إستراتيجية كاملة وواضحة، وبهذا فإن النظام التعليمي من المشاكل التي تواجه الشباب الفلسطيني، وإصلاحه من أهم التحديات التي تواجه صناع القرار.
5. **نقص الخبرة والمعرفة:** إحدى الصعوبات التي تواجه الشباب الريادي هي افتقارهم للخبرة العملية ومعرفة السوق، لأن التعليم الذي يتلقونه لا يسلحهم بالمهارات اللازمة التي يجب أن تتوفر في الريادي الناجح مثل الاتصال وبعض المهارات الإنسانية فنجد أن هناك ضعف برأس المال الاجتماعي لدى الشباب ومشاريعهم الناشئة، فتظهر مشكلة تشبيك العلاقات مع المؤسسات والشركات الأخرى.
6. **التمويل:** إحدى أهم المشاكل التي تواجه الشباب في فلسطين هي صعوبة إيجاد مصدر تمويل للمشاريع لكون عملية التمويل عبر البنوك ومؤسسات الإقراض كثيرة التعقيد. ونجد أن فئة الشباب تعاني أكثر من الفئات الأخرى. وربما يكون السبب في ذلك من وجهة نظر مؤسسات التمويل أن إقراض الشباب أكثر مخاطرة مقارنة بالآخرين. ويعتبر 64% من الخبراء الوطنيين أن تسهيلات التمويل الصغير للشباب البالغين بغرض البدء بمشروع هي ليست ذات كفاءة عالية. ويري أيضاً 50% من الخبراء أن الجهات التمويلية (البنوك وغيرها) لا تقوم بتمويل مشاريع الشباب.
7. **حواجز السوق والمنافسة:** حيث أن السوق الفلسطيني ضيق ويعتمد بشكل كبير على المستوردات ذات الأسعار التنافسية، وهذا بالضرورة يقلل من فرص الشركات الناشئة والصغيرة.

6- النتائج والتوصيات

6-1 النتائج

قامت هذه الورقة بدراسة واقع ريادة الأعمال للشباب الفلسطيني، وركزت على دور التعليم بمختلف مراحله كونه المولد الأساسي للريادة في المجتمعات. وكذلك قدمت الدراسة تقييماً للبنية التحتية لريادة الشباب في الأراضي الفلسطينية والتي تتمثل في النظام التعليمي والمناهج الدراسية، ومدى تطبيق وتبني مفهوم تعليم الريادة في مؤسسات التعليم الفلسطينية، وبيئة الريادة والمبادرات الوطنية لتطوير الريادة في أوساط الشباب.

عرضت هذه الدراسة سمات وخصائص ريادة الأعمال للشباب في فئة العمر (18-34 سنة) في فلسطين، ومقارنتها مع الرياديين في فئات العمر الأكبر، وذلك استنادا إلى نتائج مسح السكان البالغين للأعوام 2010 و2012. ونورد فيما يلي أبرز النتائج التي تم استخلاصها:

- ✧ بينت الدراسة أن ريادة الأعمال في المرحلة المبكرة للشباب في الفئة العمرية (18-34 سنة) في فلسطين منخفضة بالمقارنة مع دول جنوب الصحراء الأفريقية أو دول أمريكا اللاتينية، ولكنها تقريباً في نفس مستويات ريادة الأعمال في المرحلة المبكرة للشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبشكل عام، فقد حازت فلسطين على الترتيب 38 من بين 67 دولة من حيث ريادة الأعمال للشباب في المرحلة المبكرة، وعلى الترتيب 58 من حيث ريادة الأعمال للشباب في المرحلة المستقرة.
- ✧ تنشط ريادة الأعمال المستقرة بين الكبار في العمر بشكل أكبر من الشباب، وبنحو 4 نقاط مئوية. بينما يقترب معدل النشاط الريادي للشباب في المرحلة المبكرة من معدل ريادة الأعمال لدى الكبار، حيث يقل بنحو 0.8 نقطة مئوية فقط.
- ✧ لم تظهر النتائج تغيرات كبيرة من حيث ريادة الأعمال للشباب بين عامي 2010 و2012، حيث ارتفع معدل النشاط الريادي في المرحلة المبكرة بنسبة 1%، وفي

المرحلة المستقرة بنحو 0.5 نقطة مئوية فقط (من 0.8 % في العام 2010 إلى 1.3% في العام 2012).

- ✧ أظهرت النتائج وجود فروقات من حيث الدوافع الريادية لكل من الرياديين الشباب والكبار، حيث كان دافع الضرورة مسئولا عن 46% من مشاريع الشباب الريادية، مقارنة مع 37% لمشاريع الكبار.
- ✧ بينت النتائج وجود فروقات كبيرة بين الشبان والشابات من حيث معدل النشاط الريادي وفي كلا المرحلتين، حيث يزيد النشاط الريادي للشبان عن الشابات بنحو 4 أضعاف في المرحلة المبكرة، وكانت نسبة الرياديات في المرحلة المستقرة ضئيلة جدا مقارنة مع 2.6% للرياديين من الشبان.
- ✧ يوجد علاقة ايجابية بين مستوى التعليم ومعدل النشاط الريادي للشباب، وكذلك تزيد المشاريع الريادية بدافع الفرصة كلما ارتفع مستوى التحصيل العلمي للشباب.
- ✧ أظهرت النتائج وجود علاقة سلبية بين دخل الأسرة ومعدل النشاط الريادي للشباب، حيث كلما انخفض دخل الأسرة، ازداد توجه الشباب نحو ريادة الأعمال وبشكل خاص لغير المتعلمين (ثانوية عامة فأقل).
- ✧ بينت النتائج أن أفضل منطقة جغرافية لريادة الأعمال للشباب هي منطقة وسط الضفة الغربية، ولكن عند تعميق التحليل بالنسبة للنوع الاجتماعي، كانت منطقة وسط الضفة الغربية هي الأفضل للشبان، والأسوأ بالنسبة لريادة الأعمال لشابات، بينما كانت منطقة جنوب الضفة الغربية هي الأفضل لريادة الأعمال للشابات.
- ✧ تتركز 53% من الأنشطة الريادية للشباب في الأنشطة الاستهلاكية (البيع بالتجزئة، والخدمات الاجتماعية)، وتليها الأنشطة التحويلية (أنشطة التصنيع، وتجارة الجملة، والبناء) بنسبة 30%.
- ✧ بينت الدراسة أهم معيقات ريادة الأعمال للشباب الفلسطيني، والتي يمكن إدراجها في سبع مجموعات رئيسية وهي؛ العوائق السياسية، نقص الخبرة والمعرفة، والنظام التعليمي وبرامج التدريب، ونقص التمويل، والبيئة القانونية والتشريعية، والعوامل الاجتماعية والثقافية، وحواجز السوق والمنافسة.

2-6 التوصيات

بناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن اقتراح التوصيات التالية، والتي تم تصنيفها حسب المواضيع:

1. العوائق السياسية

من الواضح أن الجهود لتوفير بيئة تمكينية مناسبة لريادة الأعمال تصطدم بالاحتلال الإسرائيلي، وسياساته المعادية للتنمية، وأن تحقيق تنمية شاملة ومستدامة في فلسطين غير ممكن طالما بقي الاحتلال. ولكن العمل على وقف السياسات والإجراءات والانتهاكات الإسرائيلية للحقوق الاقتصادية العامة والخاصة للفلسطينيين يجب أن يبقى على رأس أولويات عمل السلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسسات حقوق الإنسان بشكل خاص، وكافة مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني بشكل عام. ولا بد هنا من التأكيد على البنود التالية:

- ✧ إزالة كافة العوائق التي تواجه حرية النقل والتنقل للمواطنين الفلسطينيين داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، لتأمين حرية وتنافسية السوق، وضمان الوصول إلى المصادر الخاصة من أراضي ومياه في كافة المناطق، بما في ذلك ما يسمى ب "المنطقة ج"، كونها تشكل القاعدة الرئيسية لانطلاق المشاريع الريادية، في اقتصاد ما زال نموه يعتمد على استغلال مصادر جديدة.
- ✧ مواصلة مقاطعة منتجات المستوطنات المقامة على أراضي المواطنين الفلسطينيين، والتي تستنزف مصادرهم المائية، إضافة إلى أنها تهريب منتجاتها إلى السوق الفلسطينية مما يلحق أضرارا بالغة بالمنتجين الفلسطينيين. وهذا يتطلب زيادة الوعي محليا ودوليا بأهمية إغلاق الأسواق أمام تلك المنتجات التي ينتهك منتجيها حقوق المزارعين الفلسطينيين الفقراء، ويحرمهم من استغلال أراضيهم.
- ✧ ضرورة العمل على وقف أعمال المستوطنين والمتطرفين الإسرائيليين التي تواصل إحراق المزروعات واقتلاع وتقطيع الأشجار المثمرة التي تشكل مصدر

الدخل الرئيسي الفلاحين الفلسطينيين الفقراء، وتوثيق تلك الانتهاكات ونشرها في وسائل الإعلام العالمية، والطلب من المؤسسات الدولية ومؤسسات حقوق الإنسان في الدول المستهدفة من منتجات المستوطنات لتقوية الحملة الدولية لمقاطعة صادراتها، والعمل على دراسة السبل الممكنة لملاحقة مقترفي تلك الأعمال الإجرامية في محاكم تلك الدول.

2. التعليم العام والتدريب المهني

- ✧ لا بد من مراجعة شاملة لمناهج التعليم في الأراضي الفلسطينية لجميع المستويات لتضمينها بالمعارف والمهارات الضرورية للرياديين وتطوير روح الريادة والتفكير الخلاق وإدارة المخاطر لدى التلاميذ بصورة تدريجية، وتأهيلهم لدخول معترك الريادة، بما فيها ريادة الأعمال.
- ✧ إصلاح نظام التعليم والتدريب المهني والتقني لإزالة أسباب النظرة الدونية للملتحقين به بإلغاء سقف التحصيل العلمي المنخفض الذي حدد له بشكل تعسفي، لجذب الطلبة الموهوبين الراغبين في التخصصات المهنية والتقنية، وإزالة التمييز المصطنع بينه وبين الفروع الأكاديمية، بحيث يتم إعطاء فرصة للخريجين المميزين من مراكز التدريب المهني للتقدم لبرامج التجسير لتمكينهم من الالتحاق بالكليات التقنية.
- ✧ تصنيف وتنظيم خريجي المدارس ومراكز التدريب المهنية وحماية حقوقهم في السوق لتمييزهم عن الممارسين لتلك المهن من غير المؤهلين الذين تعلموا في الورش والمعامل، والذين يلحقون خسائر فادحة لزبائنهم وللاقتصاد.
- ✧ تطوير برامج جديدة تواكب التطورات في احتياجات السوق، وخصوصا تلك الملائمة لإطلاق الأعمال الصغيرة جدا والصغيرة.
- ✧ تطوير أنشطة تعلم تتمحور حول تطوير شخصية الطالب لتنمية قدرات الفهم وحل المشكلات تؤهله وتطور جاهزيته للحياة العملية.
- ✧ توظيف موجهين تربويين مدربين جيدا لنصح الطلاب والطالبات في اختيار التخصصات الأكاديمية والمهنية المطلوبة في السوق بالاستناد إلى المعلومات والدراسات الموثوقة.

- ✧ تدريب مدربين وإعدادهم لتدريب أكبر فئة ممكنة من الشباب على مهارات ريادية تساعدهم في تعزيز روح الريادة في أوساطهم.
- ✧ العمل على إيجاد آليات وبرامج للشراكة بين المؤسسات التعليمية ومؤسسات القطاع الخاص والحكومة من أجل دعم الريادة لدى الشباب.
- ✧ عمل برامج لاستضافة الرياديين الشباب لشرح تجاربهم لطلبة المدارس والجامعات.

3. التمويل

- ✧ توجيه المعونات الدولية لتوفير ضمانات قروض للرياديين الشباب لتشجيع البنوك لتقديم القروض الصغيرة بضمانات ميسرة.
- ✧ تشجيع إنشاء صناديق لتقديم رأس المال لأغراض التأسيس (seed capital) او الاستثمار (venture capital) او المساهمة (equity capital) تكون موجهة لتمويل المشاريع الصغيرة والصغيرة جداً والمشاريع الناشئة للشباب.
- ✧ تشجيع البنوك وتوجيهها لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتسهيل إقراض فئات الشباب من خلال أدوات السياسة النقدية، كالإعفاء من الاحتياطي الإجباري.
- ✧ إنشاء شبكة أو شبكات من المستثمرين المساندين (angel investors) لتقديم التمويل الميسر للمشاريع المميزة للشباب.

4. **تطوير الإطار القانوني والتنظيمي لريادة الشباب**

- ✧ تسهيل وتبسيط إجراءات تأسيس المشاريع الصغيرة والمتوسطة .
- ✧ سن التشريعات الضرورية لتسجيل وحماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراعات.
- ✧ منح إعفاءات ضريبية لأصحاب المشاريع الريادية وتحفيزهم على تطوير مشاريعهم.
- ✧ توفير ضمان حكومي للمقترضين من الشباب الرياديين لسداد قروضهم.

5. توصيات الأخرى

- ✧ إنشاء حاضنات أعمال في كافة المحافظات الفلسطينية لاستيعاب أصحاب الأفكار من الرياديين وتطوير مشاريعهم.

- ✧ تعزيز المشاركات مع المؤسسات المحلية والدولية في مجال تبادل الخبرات في دعم وتطوير الريادة.
- ✧ إنشاء معهد وطني متخصص لتطوير المهارات الريادية يقوم بإعطاء الدورات في المهارات الريادية وتعليم الملتحقين أساسيات العمل الريادي بالإضافة إلى تعريف الملتحقين بمجالات الاستثمار المتاحة في مشاريع جديدة.

المراجـــــع

أبو رجيلة، مهند وسروجي، فتحي (2013). الآثار الاقتصادية والاجتماعية ومخاطر التوسع في القروض الاستهلاكية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). رام الله–فلسطين.

بوابة التدريب المهني في فلسطين، حول التعليم والتدريب المهني في فلسطين: http://www.tvet.ps/about-tvet. (كانون الثاني، 1، 2013).

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2013). بيان صحفي: مجالات الدراسة والعلاقة بسوق العمل للأفراد 20–29 سنة، 2012. رام الله – فلسطين.

حامد، مهند وارشيد، فوزي (2007). نحو سياسات لتعزيز الريادة بين الشباب في الضفة الغربية وقطاع غزة. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). رام الله–فلسطين.

الحشوة، ماهر (2012). التربية من اجل الريادة في فلسطين: دراسة استكشافية. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). رام الله–فلسطين.

خليفة، محمد وأبو هنطش، إبراهيم (2009). تقييم البيئة القانونية للمنشات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة في فلسطين. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). رام الله–فلسطين.

دودين، محمود (2013). قطاع التمويل الصغير في فلسطين: الإطار القانوني وتنفيذ عقود القرض. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). رام الله–فلسطين.

العامري، صالح والغالبي، طاهر (2008). الإدارة والأعمال. دار وائل للنشر، عمان–الأردن.

عبد الله، سمير وحتاوي، محمد (2014). سياسات تطوير مشاركة المرأة في ريادة الأعمال في دولة فلسطين. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). رام الله–فلسطين.

عدوان، يوسف (2009). ظروف خريجي التدريب والتعليم المهني في سوق العمل الفلسطيني. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. رام الله–فلسطين.

قانون تشجيع الاستثمار رقم 1 لسنة 1998، وتعديلاته لعام 2011.

منتدى شارك الشبابي (2013). تقرير واقع الشباب الفلسطيني 2013: المستقبل يقرع الباب. رام الله– فلسطين.

مؤسسة النيزك، البرامج والمشاريع:

http://alnayzak.org/ar/Programs%20and%20Projects. (تشرين ثاني، 27 ، 2013).

وزارة التربية والتعليم العالي ووزارة العمل (2010). الإستراتيجية الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني. رام الله–فلسطين.

Aboubaker, Badawi (2010). Entrepreneurship Education in The Arab States: Case of Eygpt. UNESCO.

Al-Ghassani, Ahmad (2010). Entrepreneurship Education in The Arab States: Case of Oman. UNESCO.

Cho, Y., & Honorati, M. (2013). Entrepreneurship Programs in Developing Countries: A Meta Regression Analysis. IZA Discussion Paper No. 7333. World Bank.

Chua, Bee-leng (2002). Entrepreneurship in Hong Kong: Revitalizing Entrepreneurship. China.

Education for Emloyment, Palestine : http://efe.org/our-network/palestine. (November, 27th, 2013).

European Commission (2013. Entrepreneurship 2020 action plan. Brussels.

ILO (2009). Supporting Entrepreneurship Education: A Report on The Global Outreach of The ILO's KAB program.

Jemni, Mohamed (2010). Entrepreneurship Education in The Arab States: Case of Tunisia. UNESCO.

Kaijage, E., & Wheeler, D. (2013). Supporting Entrepreneurship Education in East Africa: Report for Presentation to Stakeholders. Plymouth University and the University of Nairobi.

Kew, J., & Herrington, M., & Litovsky, Y., & Gale, H. (2013). Generation Entrepreneur? The State of Global Youth Entrepreneurship. Youth Business International (YBI).

Kreft, Steven F. and Soble, Russell S (2005). Public Policy, Entrepreneurship, and Economic Freedom. Cato Journal, Vol. 25, No. 3.

Masri, Munther (2010a). Entrepreneurship Education in The Arab States : Case of Jordan. UNESCO.

Masri, Munther (2010b).: Entrepreneurship Education in The Arab States: Regional Synthesis Report. UNESCO

Najjad Zeenni IT Center of Excellence, Pre-Incubation: http://sites.birzeit.edu/nzitce/index.php/pre-incubation. (November, 27th, 2013).

OECD (2012). Policy Brief on Bouth Entrepreneurship: Entrepreneurial Activities in Europe. OECD/European Union.

Palestine Economic Policy Research Institute- MAS (2011). Palestine Country Report 2010, The Global Entrepreneurship Monitor (GEM). Ramallah-Palestine.

Palestine Economic Policy Research Institute- MAS (2013). Palestine Country Report 2012, The Global Entrepreneurship Monitor (GEM). Ramallah-Palestine.

Palestine Information and Communication Technology Incubator, Programs,: http://www.picti.ps/. (November, 28th, 2013).

World Bank (2013). Doing Business 2014: Understanding Regulations for Small and Medium-Size Enterprises. Washington, DC: World Bank Group. DOI: 10.1596/978-0-8213-9984-2. License: Creative Commons Attribution CC BY 3.0.

Xavier, S., & Kelly, D., & Kew, J., & Herrington, M., & Vorderwulbecke, A. (2013). Global Entreprenurship Monitor: 2012 Global Report. Global Entreprenurship Research Association (GERA).

ملحق: دروس من تجارب دول مختارة للنهوض
برواد الأعمال الشباب

لقد تنبه العالم لأهمية دعم الشباب اقتصاديا لما لهذه الفئة من أهمية لحاضر ومستقبل الشعوب، فنسبة الشباب عالية في دول العالم خاصة في الدول النامية. وهذا يتطلب من الدول والهيئات الدولية التركيز على التنمية المستدامة من خلال تنمية الشباب وقدراتهم.

برنامج كاب

بادرت بعض الدول إلى وضع برامج تعليم الريادة على أجندتها، وقدمت منظمة العمل الدولية المساعدة الفنية للعديد من هذه الدول، وعملت على تطوير برنامج (كاب)، أي" تعرف على عالم الأعمال" عام 1996 لتعليم الريادة. وتضمن البرنامج العديد من مواد التدريب لتعليم الريادة. ويهدف البرنامج إلى المساهمة في خلق ثقافة الريادة وتشجيع روح المبادرة للشباب الملتحقين بالتدريب المهني والتعليم الثانوي والتعليم العالي. وجرى تنفيذ هذا المشروع في أكثر من خمسين بلدا في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وبعض الدول العربية.

وتم تصميم هذا البرنامج على شكل 80 إلى 120 ساعة تدريبية. ليضم تسع وحدات تشكل مجموعها مجالات أساسية من مجالات الحياة العلمية وتقسم إلى عدة مواضيع لكل موضوع ساعات تدريبية معينة. وتتمثل هذه الوحدات في؛ ماهي الريادة؟ ولماذا الريادة؟ ومن هم الرياديون؟ وكيف أصبح رياديا؟ وكيف أجد فكرة جيدة للمؤسسة؟ وكيف أنظم المؤسسة؟ وكيف أشغل المؤسسة؟ وما هي الخطوات التالية لتصبح رياديا؟ وكيف يضع الفرد خطة عمل المؤسسة ؟

يهدف برنامج (كاب) إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي:

- ✧ خلق الوعي حول إنشاء المشاريع والتوظيف الذاتي للطلاب في المرحلة الثانوية وطلاب التعليم المهني ومؤسسات التعليم التقني.

- ✧ تطوير وخلق موقف إيجابي من إنشاء المشاريع والتوظيف الذاتي.
- ✧ تزويد المعلومات والخبرات المطلوبة من أجل البدء بمشروع ناجح خاصة المشاريع الصغيرة.
- ✧ تهيئة وإعداد الشباب والشابات للعمل بكفاءة في الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم خاصة في ظل بيئة تقل فيها فرص العمل.

وأخيرا وحسب تقارير منظمة العمل الدولية (ILO) فإن برنامج (كاب) نجح في العديد من دول العالم خاصة في خلق ثقافة إنشاء المشاريع مثل بوليفيا والبيرو وكازاخستان وكينيا والصين وسيريلنكا واندونيسيا والعديد من دول الأخرى (ILO, 2009).

تجربة بريطانيا

قامت بريطانيا بعمل برنامج (Think Big) "فكر أكبر" من أجل دعم الريادة في أوساط الشباب، وتم اختيار فئة الشباب من (13–25 سنة) وتحديدا من كان مستواهم العلمي متدني، أو ممن هم من أقليات عرقية تسكن بريطانيا. وانطلق المشروع عام 2009 لتحفيز الشباب على القيام بمبادرات لخلق مشاريع أو أفكار معينة لخدمة مجتمعهم وتعزيز ثقتهم بأنفسهم. ويتضمن البرنامج إلحاق الشباب بشركات معينة لإكساب الشباب خبرات عملية ومهارات معينة خلال فترة وجودهم داخل هذه الشركات.

ويقسم المشروع إلى مرحلتين أساسيتين؛ المرحلة الأولى ومدتها 6 شهور، على المتدرب أن يفكر بمشروع أو فكرة تطويرية، على أن تكون تكلفة إعداد الفكرة بما لا يزيد عن £300. أما المرحلة الثانية ومدتها كحد أقصى سنة واحدة ويعطى المتدرب منحة بمقدار £2500 ويتلقى خلال هذه الفترة العديد من التدريب ويتم تطوير مهاراته العملية.

وفي المملكة المتحدة تم استيعاب 29,890 مشارك في هذا البرنامج حتى بداية عام 2012 (OECD 2012). وكان هناك العديد من المؤسسات والأفراد الممولة لهذا المشروع بمن فيهم شركة (Telefonica) وثلاث مؤسسات خيرية تعنى بأمور الشباب وهي :(UK youth، National Youth Agency، Consenvation Foundation.).

التجربة الأمريكية

قامت ولايات "بنسيلفينيا ومينسوتا ومين" في عام 2003 بأعداد وبتطبيق برنامج GATE (Growing America) للنهوض بريادة الشباب، ويستهدف البرنامج فئة الشباب التي تزيد أعمارهم عن 18 عاما، وتقديم خدمات استشارية وتدريبية للشباب المهتمين بالتوظيف الذاتي. ويشتمل البرنامج على ثلاثة خدمات رئيسية وهي:

1. التقييم: تقديم الخدمة الاستشارية التي يحتاجها المتقدم بناء على طبيعة مشروعه.
2. التدريب: تقديم التدريب للمشاركين فمنها تدريبات عامة للجميع ومنها ما هو خاص يتعلق بحاجة الشاب صاحب المشروع أو الفكرة .
3. الاستشارات: يعطى المتقدم الفرصة للالتقاء بخبراء في مجال عمله يقدمون له الاستشارة والنصيحة لإنجاح مشروعه.

التجربة الفرنسية

استهدف برنامج DEFI jeunes فئة الشباب من (18–30 سنة)، وتقديم التمويل الصغير والاستشارات والتدريب لهم، والهدف الرئيسي لهذا البرنامج دعم فئة الشباب اقتصاديا، وإدخالهم إلى سوق العمل عبر تشجيع الريادة. ويندرج تحت الهدف الرئيسي مجموعة أهداف هي:

- ✧ دعم استقلالية الشباب ووضعهم أمام مسؤولياتهم وإشراكهم في المجتمع بفعالية.
- ✧ تشجيع الشباب لتوظيف مهاراتهم وقدراتهم بالعمل.
- ✧ تنمية وتطوير الشباب اجتماعيا ومهنيا وإدخالهم لسوق العمل من خلال تعزيز خبراتهم.
- ✧ تحسين صورة الشباب في المجتمع.

تمتد مدة الالتحاق بالبرنامج إلى سنتين يعطى الشاب الريادي خلالها مبلغا لبدء مشروعه ويتم تدريبه وتقديم الاستشارات اللازمة له لتمكينه من تحقيق النجاح والاستمرار. ويمول البرنامج من الحكومة المركزية وحكومات الأقاليم والجهات الفرنسية. وكانت أهم نتائج هذا المشروع في عام 2010 انخراط 6000 شاب وخلق 3500 مشروع.

التجربة الأردنية

ركزت التجربة الأردنية على معالجة العديد من جوانب تعليم الريادة في النظام التعليمي الأردني، واعدت خطة إصلاح قطاع التربية والتعليم (2003) والتي تهدف إلى التركيز على تطوير المهارات الحياتية للريادة في الأعمال والفكر، مثل الابتكار والمبادرة وحل المشكلات والتفكير النقدي. بالإضافة إلى برامج التدريب والتعليم التقني والمهني، حيث يقوم الطلبة والمتدربون بالاطلاع على بيئة المشاريع العملية خلال فترات التدريب في مواقع العمل.

وفي مجال دعم التعليم للريادة قام صندوق التجديد التربوي بتمويل مشروع (اقتصاد المعرفة) لتحسين الكفاءة والابتكار والاستدامة والمنافسة. بالإضافة إلى ذلك، تقوم بعض المنظمات غير الحكومية ببرامج عمل ومبادرات تركز على التعليم للريادة لفئة الشباب الأردني، منها برنامج الجوائز والحوافز، مثل جائزة الملكة رانيا العبد الله للتميز التي تهدف إلى تعزيز ثقافة الابتكار وروح المبادرة من خلال نشر الوعي حول مفاهيم الأداء المتميز.(Masri, 2010)

التجربة التونسية

قامت الحكومة التونسية في عام 2002 بوضع خطة لإصلاح نظام التعليم في تونس، وإعادة توجيهه نحو التعليم القائم على الكفاءة وتعليم الريادة. بدأ الإصلاح يركز على تعليم الطلبة والشباب السلوكيات والمواقف التي تساعدهم على التكيف مع وتيرة تغير سريعة لسوق مفتوحة، مع التركيز على إعادة تحديد دور المدرسة ليشمل مفاهيم الكفاءة والجودة وفرص العمل وروح الريادة (Jemni, 2010).

ومن البرامج التي نفذت في هذا المجال؛ برنامج البنك التونسي للتضامن لقروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة أو الأعمال الحرة، وبرنامج التعليم وإدارة الأعمال الذي تقوم به جمعية إنجاز العرب، وبرنامج منظمة العمل الدولية حول (تعرف إلى عالم الأعمال) KAB.

تجربة هونج كونج

في إطار خطة هونج كونج لدعم الريادة والمشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم، قامت الحكومة بإطلاق مشروع تمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في منتصف عام 1998 لدعم وتعزيز الأفكار والمشاريع الجديدة خاصة في مجال التكنولوجيا والاختراعات. وترافق مع هذا المشروع مجموعة مشاريع تتناول مواضيع دعم الريادة والمشاريع الصغيرة منها:

- ✧ صندوق الأبحاث التطبيقية ويهدف إلى تمويل المشاريع التكنولوجية.
- ✧ صندوق الابتكارات والتكنولوجيا ويقوم بتمويل المشاريع والابتكارات التكنولوجية الجديدة بالإضافة إلى تمويل تطوير التكنولوجيا والصناعات المحلية.
- ✧ برنامج دعم الأبحاث للرياديين الصغار (serap) (Technoproneur) صندوق يهدف إلى تمويل المشاريع الصغيرة في مجال التكنولوجيا والتي من المتوقع أن يكون لها مستقبل.
- ✧ منح البحث المشترك: وهو عبارة عن برنامج لتشجيع الشركات الخاصة للتعاون مع الجامعات لتطوير أبحاث وخلق مشاريع.
- ✧ برامج ضمان قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة: وهو برنامج يساعد على تأمين سداد القروض للمؤسسات المقرضة عبر ضمان الحكومة لهذا القرض وذلك لتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- ✧ صندوق تصدير منتجات المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم لإيجاد أسواق خارجية لمنتجاتهم عبر تمويل يقدم لهذه الشركات في البحث عن أسواق خارجية.
- ✧ صندوق تدريب للمشاريع الصغيرة: وهو صندوق يمول تكاليف التدريب للمشاريع الصغيرة في مجالات مختلفة يهدف لتعزيز القدرة الإدارية والمهنية للرياديين.